الأسس القانونية الداعمة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030

عادل بن هادي عباس حكمي(1)

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع الاستثمار الأجنبي، والحوافز والضمانات التي كفلها المنظم السعودي للمستثمر الأجنبي في ظل صدور نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، وما طرأ عليه من تعديلات، إضافة إلى التعرف على الأسس القانونية والتوجهات المستقبلية الداعمة للاستثمار وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع الحقائق عن واقع الاستثمار الأجنبي في السعودية، وقراءة النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار وتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن الجهات المعنية بالمملكة وفي سبيل تحقيق أهداف رؤية 2030 كما خطط لها، بدأت باتخاذ الإجراءات التنفيذية، ومن أبرزها تطوير صندوق الاستثمارات العامة ليصبح أكبر صندوق سيادي استثماري في العالم، من خلال رفع قيمة إيرادات المملكة من المنتجات غير النفطية. كما قامت المملكة بتعديل عدد كبير من الأنظمة واللوائح التي تنظم الاستثمار بما يتلاءم ويتوافق مع أهداف هذه الرؤية، وفي مقدمة ذلك، تعديل نظام الشركات السعودي رقم (م/3) وتاريخ (1437/1/28هـ)، وتعديل نظام سجل الشركات السعودي رقم (م/1) وتاريخ (1416/2/21هـ)، وذلك بهدف تعزيز تنافسية المملكة في مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال المعد من البنك الدولي (مؤشر بدء النشاط ومؤشر حماية أقلية المستثمرين)، وبما يعزز بلوغ أهداف رؤية المملكة 2030 في الانتقال إلى المراكز العشر الأولى في مؤشر التنافسية العالمي، إضافة إلى تعديل لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (8-16-2017) وتاريخ (1438/5/16هـ) لتتوافق مع نظام الشركات، كذلك إقرار مشروع نظام التجارة الإلكترونية السعودي، الذي يتعلق بتنظيم المسائل المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، وإقرار الضوابط اللازمة للترخيص للشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والتنفيذ الفعال والسريع لمبادرات التحول الوطني المتعلقة بالاستثمار. وقد أوصت الدراسة بإجراء تعديلات على بعض بنود نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية، لتتلاءم وتنسجم مع طموحات وأهداف رؤية 2030، من أبرزها تحديث بنود

([1]) باحث من المملكة العربية السعودية.

نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بشروط وإجراءات منح الترخيص للحد من التراخيص الاستثمارية الملغاة، كذلك إضافة بعض المشاريع إلى قائمة المشاريع المسموح للمستثمر الأجنبي الاستثمار بها، بسبب ظهور مجالات للاستثمار جديدة لم يتطرق إليها المنظم السعودي في النظام الحالي، خاصة في مجالات التجارة الإلكترونية والترفيه، إضافة إلى وضع شروط معينة للحد من التراخيص الممنوحة لمشروعات صغيرة وهامشية، والتي لا تعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بقدر ما يمكن اعتبارها استثمارات وهمية أو مزاحمة للمشروعات الوطنية. إضافة إلى توفير خارطة استثمارية واضحة لأهم المشروعات المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والوطني والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها، وذلك ضمن اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسة المراد الاستثمار في تنميتها.

Abstract

This study aimed to identify the foreign investment, incentives and guarantees guaranteed by the Saudi regulator to the foreign investor according to the issuance of the foreign investment system in the Kingdom of Saudi Arabia, and the amendments thereto. In addition, the study aimed to identify the legal bases for future directions supporting investment in Saudi Arabia according to the vision of the Kingdom 2030.

The study relied on the analytical descriptive method by collecting facts about the reality of foreign investment in Saudi Arabia, reading the legal texts related to investment and analyzing them, and trying to clarify the legal bases supporting investment according to the vision of 2030, which is mainly derived from the investment regulations in the Kingdom.

The main study results showed that the concerned authorities in the Kingdom began to take executive measures to achieve the goals of Vision 2030 as planned. Where the most important of these executive measures was the development of the Public Investment Fund to become the largest sovereign wealth fund in the world, by raising the value of the Kingdom's income from non-oil products. In addition, the Kingdom has amended many regulations that regulate investment in line with the objectives of Vision 2030, such as amendment of the Saudi Companies Regulations No. (M / 3) in 28/1/1437 AH, and the Saudi Companies Registration Law No. (M / 1) in 21/2 / 1416 AH. The objective of these amendments was to enhance the Kingdom's competitiveness in the World Bank's Doing Business Indicators

and the Investor Protection Index, and to achieve the objectives of the Kingdom's Vision 2030 in moving to the top ten of the Global Competitiveness Index.

In addition to the amendment of the Corporate Governance Regulations for 2017 to comply with the Companies Regulations. as well as the adoption of the Saudi e-commerce system, which is related to the regulation of issues related to electronic commerce and the adoption of the necessary controls for licensing foreign companies to invest in the wholesale and retail trade sector Kingdom 2030, and the effective and rapid implementation of national transformation initiatives 2020, relating to investment.

According to the results, the study recommended that making amendments to certain provisions of the Foreign Investment Regulations and its Executive Regulations to be consistent with the aspirations and objectives of Vision 2030, such as updating the provisions of the foreign investment system and its executive regulations regarding the terms and procedures of granting the license to limit the revoked investment licenses.

The study also recommended that Adding some projects to the list of projects allowed to foreign investor to invest in, because of the emergence of new investment areas not addressed by the Saudi regulator in the current system, especially in the fields of electronic commerce and entertainment. In addition, the study recommended the establishment of certain conditions to limit the licenses granted to small enterprises, which do not add value to the national economy insofar as they can be considered as fictitious or competitive investments for national projects. Finally,

the study recommended that providing a clear investment map for the main projects proposed for foreign direct investment and the objectives to be achieved within the executive regulations of the foreign investment system, thus defining the foreign investor the main opportunities and size, and the main sectors to be invested in their development.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلق الله أجمعين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، أما بعد .. فإن الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي تشهده المملكة العربية السعودية في كافة المجالات الصناعية والتجارية والخدمية، قد شجع المملكة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل أراضيها؛ لتنمية وتوسعة هذه المجالات المختلفة، لاسيما في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة التي قربت المسافات وسهلت سبل العرض لجميع المنتجات والصناعات وسبل التعاون المشترك في مختلف الميادين [2]. والمتتبع لعملية الاستثمار الأجنبي داخل المملكة العربية السعودية سيلحظ منذ صدور نظام هيئة الاستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (1421/1/5 هـ)، مدى الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في المجالات التي حددتها الهيئة العامة للاستثمار، وعليه شرع المنظم السعودي في وضع نظام الاستثمار السعودي بمواده المختلفة التي تنظم عملية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مختلف القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية، ووضع قائمة بالمجالات التي يستثنى التعامل فيها برؤوس أموال أجنبية للحفاظ على الهوية الوطنية والدينية للمملكة.وقد كان لهذا التنظيم أهمية كبيرة في تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر والمشترك، وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى سوق العمل السعودي، مما أسهم في تحقيق أهداف التنمية داخل المملكة، وسد النقص في جوانب الحياة الاقتصادية، وإيجاد فرص العمل أمام الشباب داخل السوق السعودي، وقد نتج عن هذا الاستثمار توازن ملحوظ في السوق في عملية العرض والطلب، وقنن من عملية الاستيراد للسلع، والتي أصبح يتم تصنيعها على أرض سعودية، وتصديرها إلى الخارج بعد أن كانت تستورد منه، وما زالت المملكة تفتح كافة السبل والمجالات الهادفة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية على أراضيها، وفتح آفاق جديدة للمستثمر في مجالات كانت مستثناة من الاستثمار فيها. وهذا ما جعل المملكة بحسب خبراء الاقتصاد من ضمن الاقتصادات الـ (20) الأكبر في العالم، إضافة إلى أنها تحتل المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا ما يجعلها الوجهة الأولى للعديد من المستثمرين الأجانب[3]. وجذب الاستثمار الأجنبي هو أحد أهم القرارات التى ستكون تحدياً مهماً لرؤية 2030 من

([2]) انظر: أشرف أحمد هلال، دليل إجراءات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، (2013)، ص(8).

([3]) انظر: أبو بكر المسيب، أحكام وضوابط الاستثمار الأجنبي في السعودية، مقال منشور بصحيفة الاقتصادية http://www.aleqt.com، تاريخ (1 فبراير 2017)، تاريخ الدخول: (10 pm 2018/7/14)

خلال البحث عن استثمارات وفق رؤية تشمل توطين تلك التقنيات والصناعات بالمملكة في مجالات أبرزها القطاعات العسكرية ومجال التقنية ومجالات الطاقة، والذي بدوره سيرفع كفاءة ومهارات الموارد البشرية السعودية، وسيسهم بخفض تكاليف الحصول على تلك السلع من خلال توطينها، ورفع معدلات التصدير، ومن ثم المحافظة على سياسات ائتمانية بفضل العملات الصعبة، والمحافظة على تصنيف ائتماني جيد للمملكة، الذي سيكون ذا أثر مباشر برفع النمو الاقتصادي، وهو مصدر أمان لتلك الاستثمارات، ومن أهم الدعائم لجذب الاستثمار الأجنبي.

مشكلة الدراسة : في السنوات الماضية ركزت خطط التنمية في المملكة العربية السعودية على طرح العديد من المحاور والأهداف، ومن أهمها التركيز على تغيير البنية الاقتصادية عن طريق النمو المتواصل لمقوماتها الأساسية وتنوع قواعدها، لا سيما الجوانب الصناعية والإنتاجية بوجه عام، وسعت لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها خياراً تنموياً استراتيجياً، ولذلك قام المنظم السعودي بإصدار نظام الاستثمار الأجنبي الجديد عام (1421 هـ)، من أجل تذليل العقبات أمام المستثمر الأجنبي لاستقطاب المزيد من الاستثمارات، وقد جاءت رؤية المملكة 2030 لتعطي المزيد من الضمانات والتطمينات للمستثمرين الأجانب للاستثمار داخل أراضي المملكة في كافة القطاعات، والتي قد تتطلب إجراء التعديلات المناسبة على المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمار الأجنبي في المملكة لدعم الاستثمار وتشجيعه. وتتركز مشكلة الدراسة في تحديد الأسس القانونية الداعمة للاستثمار في المملكة العربية السعودية التي تبنتها رؤية 2030، بما ينسجم ويتوافق مع الأنظمة الخاصة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية وبخاصة نظام الاستثمار الأجنبي لسنة (1421هـ)، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ: (٥ /١ /١٤٢١هـ).

تساؤلات الدراسة: يتفرع عن التساؤل الرئيس للدراسة طرح عدد من النقاط المرتبطة بموضوع البحث وهي:

أ. ماهية الاستثمار الأجنبي، وخصائصه، وطبيعته القانونية.

ب. مزايا الاستثمار الأجنبي والقواعد الخاصة في بعض المشروعات وفقاً للنظام السعودي.

ج. الأسس القانونية الداعمة للاستثمار الأجنبي في السعودية.

د. التوجهات المستقبلية الخاصة بالاستثمار في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

أ. التعرف على موضوع الاستثمار الأجنبي في ظل صدور نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، وما طرأ عليه من تعديلات.

ب. التعرف على الحوافز والضمانات التي كفلها المنظم السعودي للمستثمر الأجنبي، ومدى تحقيقها للغرض من جلب المزيد من الاستثمارات لمنافسة الدول الأخرى في هذا المجال الحيوي.

ج. التعرف على التشريعات المكملة الخاصة بحماية الاستثمار وتسوية منازعاته في المملكة العربية السعودية.

د. التعرف على التوجهات المستقبلية الداعمة للاستثمار في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة في جانبين: الأهمية العلمية النظرية، وأخرى عملية قد تظهر بعد سريان رؤية 2030، وذلك على النحو التالي:

أ. **الأهمية العلمية النظرية:** تكمن الأهمية العلمية النظرية للدراسة في تناولها موضوعاً جديداً، وهو تحديد الأسس القانونية الداعمة للاستثمار في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030، في ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، بل إنها تعد من أولى الدراسات على حد علم الباحث في تناول موضوع الاستثمار في ضوء رؤية المملكة 2030، ومن ثم تسهم في رفد المكتبة القانونية بالأبحاث النوعية الحديثة، وتعطي قراءة وتحليلاً للنواحي القانونية الخاصة بالاستثمار الأجنبي في المملكة وسبل تعزيزه.

ب. **الأهمية العملية التطبيقية:** إن هذه الدراسة تتناول جانباً مهما من جوانب الاستثمار، وهو الجانب القانوني أو التشريعي، الذي ينظم موضوع الاستثمار الأجنبي، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وربطه برؤية المملكة 2030 في هذا الجانب، ومن ثم يعطي صورة جيدة عن الأسس القانونية الداعمة للاستثمار وحماية المستثمرين وأموالهم، الذي من شأنه إيجاد المزيد من فرص الاستثمار داخل المملكة.

حدود الدراسة:

أ. **الحدود الموضوعية**: تنحصر الحدود الموضوعية في تحديد الأسس القانونية الداعمة للاستثمار في المملكة العربية السعودي في ظل رؤية 2030، والمستمدة أساساً من الأنظمة الخاصة بالاستثمار في المملكة، ومن ضمنها نظام الاستثمار ونظام تملك العقار لغير السعوديين، ونظام الشركات، وغيرها من الأنظمة.

ب. **الحدود المكانية**: تقتصر الدراسة في حدودها المكانية على الاستثمارات الأجنبية والشركات الأجنبية العاملة على أراضي المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة: انطلاقاً من طبيعة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المناسب وهو الذي جرى استخدامه لهذه الدراسة في نظر الباحث هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع الحقائق عن واقع الاستثمار الأجنبي في السعودية، وقراءة النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار وتحليلها، ومحاولة إبراز الأسس القانونية الداعمة للاستثمار في ضوء رؤية 2030، المستمدة أساساً من الأنظمة الخاصة بالاستثمار في المملكة، ومن ضمنها نظام الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى محاولة التعرف على الصعوبات القانونية التي تحول دون تعزيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للإستفادة منها قدر الإمكان في إنجاح رؤية 2030 وبخاصة في جانب الاستثمار.

الدراسات السابقة: يعدّ موضوع البحث من المواضيع الحديثة؛ إذ يرتبط بالفترة الزمنية لانطلاق رؤية المملكة، وقد حاول الباحث جمع بعض الدراسات حول هذا الموضوع، إلا أن ندرتها حالت دون الحصول على أي دراسة تتعلق بشكل مباشر بموضوع الدراسة، وبخاصة عند الحديث عن رؤية 2030، إلا أن الباحث توصل إلى بعض الدراسات المتعلقة بالأسس القانونية والطبيعة القانونية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، والتي سنستعرضها على النحو الآتي:

أ. **الدراسة الأولى:** دراسة (آل جمعان، 2008) بعنوان: التطورات القانونية في نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، (رسالة دكتوراه غير منشوره).

1. الأهداف:

- التعرف على موضوع البحث في ظل صدور نظام الاستثمار الأجنبي السعودي الجديد وما طرأ عليه من تعديلات ومقارنته بقانون تشجيع الاستثمار في السودان وبعض قوانين الدول العربية.
- رصد الحوافز والضمانات التي كفلها المنظم السعودي للمستثمر الأجنبي ومدى إيفائها بالغرض في جلب الاستثمارات لمنافسة الدول الأخرى في هذا المجال.
- مدى توافق نظام الاستثمار الأجنبي مع انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية.
- آثار نظام الاستثمار الأجنبي الجديد على الاستثمار في المملكة العربية السعودية.
- أهم معوقات الاستثمار في المملكة العربية السعودية ومحاولة معرفة مدى معالجة ذلك في التشريعات الخاصة بالاستثمار.
- مدى تأثر الاستثمار بالمعوقات الإدارية.

2. النتائج:

- بالرغم من الإنجازات التي تحققت بعد صدور نظام الاستثمار الأجنبي رقم (1/ م) وتاريخ (1421/1/5هـ)، ووفائه إلى حد كبير بالالتزامات التي ترتبت على انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، فقد جرى تعديل اللائحة التنفيذية لهذا النظام.
- كما جرى إزالة عدد من المجالات الاستثمارية من قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي، وكذلك صدور نظامي القضاء وديوان المظالم بتشكيل محاكم متخصصة من بينها المحاكم التجارية والعمالية، ولحين صدور لوائحها التنفيذية والتفسيرية واكتمال تشكيل المحاكم، لا يمكن الجزم بنتائج مسبقة، إلا أنها تعد تطورا كبيراً وإيجابيا في زيادة الجاذبية الاستثمارية.
- وحدة نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة في جهة اختصاص واحدة، وحصره في الهيئة العامة للاستثمار، وإعطاؤها حق فتح مراكز تابعه لها داخل المملكة وخارجها، إلا أنه يلحظ كثرة الإحالة إلى الأنظمة والتعليمات في المواد (2،6،11،13) والتي تهم المستثمر لمعرفة

المقصود بذلك لبناء قرار صائب وسليم قبل خوض العملية الاستثمارية. كما أن المادة (13) من نظام الاستثمار لم تحدد بوضوح آلية تسوية المنازعات.

- كما توصلت الدراسة إلى أن هناك مرتكزات أساسية تمثل عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية وترتبط ببعضها، تزيد الاستثمارات بتوافرها وتقل بنقصها وتنعدم بانعدامها مثل:

1. وجود حوافز ملموسة تتمثل في التسهيلات الإدارية والائتمانية، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية والجمركية.
2. توافر الحوافز المساعدة (البيئة الاستثمارية)، وتتمثل في الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوافر الموارد والبنية التحتية، إضافة إلى سهولة التنقل والإقامة في الدولة المضيفة.
3. توافر الضمانات اللازمة لحماية الاستثمارات الأجنبية، سواء كانت الضمانات التشريعية أو الضمانات الاتفاقية التي تقرها الاتفاقيات الدولية أو يقرها عقد الاستثمار أو عقد الضمان الدولي.
4. ضمان التسوية العادلة لمنازعات الاستثمار ودور التحكيم سواء الداخلية أو الدولية المتنامية في تسوية منازعات الاستثمار.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية، في أن كلا الدراستين تتناولان التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، إلا أن دراستنا الحالية تختلف عن الدراسة السابقة، في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية من منطلق رؤية 2030، وتوضيح الأسس والركائز الداعمة للاستثمار وفق هذه الرؤية، والتي لم تتناولها الدراسة السابقة.

ب. **الدراسة الثانية**: دراسة (الجهيمي، 2010) بعنوان: حماية حقوق المستثمرين في المساهمات العقارية في النظام السعودي (رسالة ماجستير غير منشورة).

1. **الأهداف:**

- بيان أوجه الحماية السابقة لحقوق المستثمرين في المساهمات العقارية في النظام السعودي.
- التعرف على أوجه الحماية اللاحقة لحقوق المستثمرين في المساهمات العقارية في النظام السعودي.

- إبراز التكييف الشرعي والنظامي لعقود المساهمات العقارية والمسؤولية المترتبة على تلك العقود.

2. <u>النتائج:</u>

- ألزمت ضوابط طرح المساهمات العقارية أن تأخذ المساهمة شكل صندوق الاستثمار العقاري كشرط أساسي لإصدار التراخيص اللازمة لها.
- لا يوجد نظام يحكم عمل المثمنين العقاريين في صناديق الاستثمار العقاري، ولا معايير محددة لكيفية القيام بالتثمين العقاري في النظام السعودي.
- لم يتناول المنظم السعودي كيفية تصفية صندوق الاستثمار العقاري بعد انقضائه بسبب انتهاء مدته.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية، في أن كلا الدراستين تتناولان موضوع الاستثمار الأجنبي وفقاً للنظام السعودي، إلا أن الدراسة السابقة اقتصرت على جانب محدد في موضوع الاستثمار وهو حماية حقوق المستثمرين في المساهمات العقارية في النظام السعودي، بينما دراستنا الحالية تطرقت إلى الاستثمار الأجنبي وفقاً للنظام السعودي من عدة جوانب؛ حيث تناولت مفهوم الاستثمار وأنواعه ومميزاته والعديد من المواضيع المتعلقة بالاستثمار وفقاً للنظام السعودي، إضافة إلى تناولها لمحور آخر منفرد وخاص، يتعلق بتحليل الأسس القانونية الداعمة للاستثمار في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030.

ج. <u>الدراسة الثالثة</u>: دراسة (الشعلان، 2012) بعنوان: الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة).

1. <u>الأهداف:</u>

- معرفة مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته.
- دراسة إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي.
- دراسة أطوار الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية وأنواعه.
- معرفة المزايا والضمانات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي.

- التعرف على القيود المفروضة على المستثمر الأجنبي.
- التعرف على طبيعة منازعات الاستثمار الأجنبي.
- التعرف على الوسائل الودية والقضائية لتسوية المنازعات الناجمة عن الاستثمار الأجنبي.

2. <u>النتائج</u> :

- تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي في السعودية بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية، وهذا له دور واضح في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء.
- حرصت المملكة العربية السعودية على التغلب على المنازعات المختلفة حول ارتفاع الضرائب والازدواج الضريبي، وتقديم العديد من الحوافز الضريبية التي تشجع في التغلب على ضعف الحوافز الضريبية.
- هناك بعض المنازعات التي تنشأ من عملية التحويلات النقدية لأموال المستثمرين الأجانب، وتُعدّ هذه التحويلات النقدية لأموال المستثمرين الأجانب من أهم العوامل التي تؤدي إلى المنازعات في نظام الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال القيود القانونية التي تفرضها الدولة المستقطبة للاستثمار على المدفوعات الدولية، كالقيود المفروضة على حرية دخول وخروج رأس المال أو قابليته للتحويل.
- محدودية الدور الذي تلعبه المصارف السعودية في استقطاب وفي استبقاء أموال ومدخرات العمالة الأجنبية، بالشكل الذي يساعد على توطينها وتدويرها في الاقتصاد السعودي وإعادة توظيفها في مشاريع تنموية تعود بالنفع على الدولة في الدرجة الأولى وعلى المستثمر الأجنبي الصغير في الدرجة الثانية.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية، في أن كلا الدراستين تتناولان موضوع الاستثمار الأجنبي وفقاً للنظام السعودي، إلا أن دراستنا تمتاز عن هذه الدراسة، في أنها تنظر إلى الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية من منظور رؤية 2030؛ حيث تناولت دراستنا محوراً جديداً ومنفرداً، يتعلق بتحليل الأسس القانونية الداعمة للاستثمار في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030.

وعليه يبدو لي أن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، هو انفرادها بالحديث عن موضوع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، من كافة النواحي.

تقسيمات الدراسة :

جرى تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول، تضمنت المقدمة العامة تحديداً لمشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والمنهج المتبع في إعدادها، إضافة إلى استعراض أبرز الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

الفصل التمهيدي جرى تخصيصه للبحث في موضوع الاستثمار الأجنبي، من خلال تقسيمه إلى مبحثين، في المبحث الأول جرى التطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي وبيان خصائصه، وفي المبحث الثاني جرى التطرق إلى نطاق الاستثمار الأجنبي في المملكة وتحديد شروطه.

الفصل الأول جرى تخصيصه للبحث في الأسس القانونية الداعمة للاستثمار الأجنبي في السعودية، من خلال تقسيمه إلى مبحثين اثنين، في المبحث الأول جرى مناقشة مزايا الاستثمار الأجنبي وفقاً للنظام السعودي، أما المبحث الثاني فقد جرى من خلاله استعراض وتحديد نطاق الاستثمار الأجنبي في المملكة من حيث المحل.

أما الفصل الثاني فقد جرى تخصيصه للبحث في موضوع الاستثمار وفقاً لرؤية المملكة 2030، وجرى تقسيمه إلى مبحثين اثنين، خُصص المبحث الأول لاستعراض جوانب ومحاور رؤية 2030 المتعلقة بتعزيز الاستثمار، أما المبحث الثاني فقد جرى من خلاله البحث في مدى توافق رؤية 2030 مع الأنظمة واللوائح التنظيمية الخاصة بالاستثمار في السعودية.

وانتهت الدراسة باستعراض أبرز الاستنتاجات التي توصل لها الباحث، إضافة إلى تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في تحقيق أهداف الدراسة من الناحية العملية.

الفصل التمهيدي : الاستثمار الأجنبي

تمهيد وتقسيم: تسعى الدول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالتزامن مع إحراز نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وهذا يحتاج إلى وضع سياسات وإجراءات اقتصادية واضحة، من أبرزها تنشيط الاستثمار وتحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، الأمر الذي يدفع هذه الدول إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل برامج استثماراتها، ومن بين هذه المصادر وأَنجحها الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد توسع مفهوم الاستثمار الأجنبي مؤخراً؛ ذلك أن الاستفادة من قدرات الشركات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات للاستثمار خارج الوطن الأم، من خلال الاكتتاب المباشر في شركة أجنبية أو بناء المصانع أو الاستثمار في الأسواق المالية أو بناء التحالفات الاستراتيجية مع الشركات المحلية، يوجد فرصاً متعددة للدول المستقبلة لهذه الشركات من أجل الاستفادة من الاستثمار الأجنبي.فالاستثمار المباشر يتجه إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد، وبذلك فهو يستهدف الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم والمناسب، ويسهم في نقل التكنولوجيا إلى الدولة المضيفة، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير، وبخاصة في تلك التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة نسبية مقارنة بدولة المنشأ.وفي ضوء ما تقدم، سيجري التطرق إلى تحديد ماهية الاستثمار الأجنبي في مبحثين اثنين، نتطرق في أولهما إلى تعريف الاستثمار الأجنبي وخصائصه، أما المبحث الثاني فسيخصص لتحديد نطاق النظام السعودي الخاص بالاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي وخصائصه :

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه قيام المستثمر بأداء نشاط بنفسه أو بأمواله في دولة أخرى، وغالباً ما يكون المستثمر شخصاً معنوياً ينشأ في شكل فرع باسمه أو لشخص معنوي آخر، أو قد يكون الاستثمار في صورة الاشتراك مع الدولة ذاتها في مشروع مشترك بينهما، ومن خلال هذا المبحث سيجري التطرق بشكل أكبر إلى تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي اصطلاحاً، وفي القانون وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي في السعودية، إضافة إلى تحديد الخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال مطلبين، نتناول في أولهما تعريف الاستثمار الأجنبي، أما المطلب الثاني فسيخصص لتحديد خصائص هذا النوع من الاستثمار، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي : تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الاستثمار، وذلك باختلاف وتعدد وجهات نظر الباحثين في هذا الجانب، فمنهم من عرفه بشكل اقتصادي من حيث انتقال وجذب الأموال من مكان إلى آخر[4]، حيث جرى تعريف الاستثمار بأنه قيام شخص طبيعي أو معنوي في دولة غير دولته باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية، سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي، أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة. ومنهم من عرفه من جانب الربح والخسارة[5]، حيث جرى تعريف الاستثمار بأنه "توظيف الأموال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح". كما يُعرف الاستثمار أيضاً بأنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في عمليات الإنتاج من أجل تكوين رأس مال [6]. وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي بأنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، وهو ذلك الاستثمار القائم على تحقيق علاقات جيدة تهدف إلى إنشاء أو توسيع مؤسسة، شركة، فرع، أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل [7].

---

(4) انظر: حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (2006)، ص(5).

(5) انظر: طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، (1997)،ص(13).

(6) انظر: طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظريته، دار النشر والتوزيع، عمان، (1998)، ص(123).

(7) انظر: عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسطنطينة، (2008)، ص(31).

مما سبق نجد أن الاستثمار لا يمكن النظر إليه من جانب المستثمر فقط، الهادف إلى تحقيق الربح المادي، ولكن يمكن تناوله من جانب الدولة المضيفة، من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي الآخر، وهو دخول الدول الجاذبة للاستثمار إلى مجالات صناعية أو تطوير صناعاتها القائمة، وكذلك الحصول على تقنيات جديدة. ولذلك يبدو لي بأن أي تعريف ينظر للاستثمار من جانب المستثمر فقط هو تعريف قاصر؛ لأنه لم يوضح الجوانب والأهداف التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها نتيجة لجلب رأس المال الأجنبي، ومن ثم وحتى يعطي تعريف الاستثمار مدلولاً أكثر شمولية يجب أن يغطي كافة العناصر المكونة للعملية الاستثمارية وما ينتج عنها من مصلحة وفائدة للمستثمر وللدولة المضيفة. وعليه يمكن تعريف الاستثمار الاجنبي بأنه: انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة؛ لإحداث تطور اقتصادي واجتماعي وإداري في الدولة المضيفة، والإسهام في تنميته وتطويره من خلال الشركات الوليدة وبمشاركة رأس المال الوطني. وفي المملكة العربية السعودي يختص نظام الاستثمار الأجنبي بمتابعة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية المقامة على أرض المملكة وفقا لأحكامه، باعتباره مجموعة من القواعد القانونية التي تخاطب مجموعة من الأشخاص الذين يسعون لاستثمار أموالهم وخبراتهم الاقتصادية في مشروعات معينة حددها هذا النظام، وقد عرف النظام السعودي الاستثمار الأجنبي بأنه: " توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام" [8].

المطلب الثاني : خصائص الاستثمار الأجنبي : من خلال التعريفات التي قدمت للاستثمار الأجنبي، يمكن استنتاج الخصائص القانونية لفروع الشركات الأجنبية على النحو الآتي:

1. **<u>من حيث شكل الشركة :</u>** تتخذ الشركات الأجنبية شكل فرع لشركة أجنبية رئيسية في الموطن الأصلي، ويعد من الناحية القانونية تابعاً للشركة الأصلية، إلا أنه يخضع أساساً لقوانين وأنظمة الدولة المستضيفة للاستثمارات الأجنبية، وفقاً لمبدأ سيادة الدولة المضيفة. أو فرع لشركة أجنبية يكون قانوناً مستقلا ومملوكاً بالكامل للشركة الأصلية، ويكون

([8]) الفقرة (و) من المادة (1) من نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) تاريخ (1421/1/5ه). وبحسب المادة (1) من قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت رقم (8) لسنة (2001)، فإن الاستثمار الأجنبي هو: " توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص فيه طبقا لأحكام هذا القانون". أما المادة (1) من القانون القطري رقم (13) لسنة (2000) الخاص بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي فقد عرفت الاستثمار الأجنبي بأنه: "رأس المال الأجنبي المستثمر في أحد الأنشطة المسموح بها وفقاً لأحكام هذا القانون".

مسجلا في سجل الشركات في الدولة التي فيها مقر الشركة الأصلية. كذلك يمكن أن تكون شركات مشتركة بمشاركة وطنية وأجنبية، ويختلف تحديد الأغلبية في رأس المال حسب اتفاق أطراف الشركة. وهذه الشركات إما أن تكون شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات مساهمة، أو شركات التوصية بالأسهم، أو حتى شركات أشخاص، وتطبق أنظمة وقوانين الشركات التجارية على هذا النوع من الشركات، كما أشارت المادة (194) من نظام الشركات السعودي لسنة (1437ه/2015م).

2. **<u>من حيث ملكية رأس المال :</u>** أجاز نظام الاستثمار الأجنبي السعودي للشركات الأجنبية أن تكون مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي [9].

كذلك أجازت بعض التشريعات أن يمتلك المستثمر الأجنبي حصة تصل إلى (100%) من رأس مال الشركات الأجنبية [10].

لكن بعض الأنظمة والتشريعات حددت المشاريع التي لا يجوز للشركات الأجنبية أن تمتلك فيها الحصة الكاملة من رأس المال؛ وذلك لخصوصية هذه المشاريع وارتباطها بالأمن القومي، وخوفا من سيطرة المستثمر الأجنبي على عملية اتخاذ القرارات في هذه الشركات. فعلى سبيل المثال، حدد نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة (2000م) نسبة تملك أو مساهمة المستثمر غير الأردني في القطاعات والأنشطة التي حددها هذا النظام؛ ففي

---

(9) راجع المادة (5) من نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) تاريخ (1421/1/5ه). والتي تنص على أنه: "يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها للعمل طبقاً لأحكام هذا النظام بإحدى الصورتين الآتيتين: 1-منشأت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي. 2-منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي".

(10) في هذا السياق انظر:

- المادة (4) من قانون الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت رقم (10) لسنة 1999، التي تنص على أنه: "يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة بناء على توصية لجنة الاستثمار الترخيص في تأسيس شركات تبلغ حصة الأجانب فيها (100 %) من رأس مال الشركة، وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يضعها مجلس الوزراء".
- الفقرة (2) من المادة (2) من قانون استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي في دولة قطر رقم (13) لسنة (2000) تنص على أنه: "ومع ذلك يجوز بقرار من الوزير السماح للمستثمرين غير القطريين بتجاوز نسبة مساهمتهم من (49%) وحتى (100%) من رأس مال المشروع ".
- تنص المادة (2) من نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة (2000) على أنه: " في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (3) والمادة (4) من هذا النظام المتعلقتين بتحديد نسبه تملك أو مساهمة المستثمر غير الأردني في القطاعات والأنشطة المبينة في كل منهما، للمستثمر غير الأردني أن يتملك أي مشروع بكامله أو أي جزء منه أو يساهم فيه بأي نسبة كانت".

مجال الأنشطة التجارية والخدمات أن لا تزيد النسبة على (50%) [11]، وفي مجال خدمات النقل الجوي أن لا تزيد النسبة على (49%) [12]. ولا يحق للأجنبي التملك أو المساهمة في أنشطة النقل بسيارة الأجرة الداخلية، والأمن، والنوادي الرياضية، ومقالع الرمل، وحجر البناء [13].

3. **<u>إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال للخارج :</u>** أجاز نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة، إمكانية أن يقوم المستثمر الأجنبي بإعادة تحويل الأرباح التي حققتها الشركة للخارج[14]. وقد سار على هذا النهج العديد من الأنظمة التشريعية المقارنة، التي أجازت للمستثمر الأجنبي تحويل الأرباح التي حققتها شركته للخارج[15].

([11]) راجع المادة (3) من نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة (2000).

([12]) راجع المادة (4) من نفس النظام.

([13]) راجع المادة (6) من نفس النظام.

([14]) تنص المادة (7) من نظام الاستثمار على أنه: "يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته، أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع".

(15) في هذا السياق انظر: المادة (11) من قانون الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت رقم (10) لسنة (1999) التي تنص على أنه: "يجوز للمستثمر الأجنبي تحويل أرباحه ورأس ماله للخارج وكذلك التعويض المنصوص عليه في المادة الثامنة من هذا القانون".

المبحث الثاني : نطاق الاستثمار الأجنبي وشروطه :

اهتم المنظم السعودي ومنذ وقت مبكر بتنظيم الاستثمارات الأجنبية في المملكة، ومنحها العناية والاهتمام اللازمين، فأصدر أول نظام خاص بالاستثمارات الأجنبية بتاريخ (1376/2/30هـ) ونظراً للتطورات الاقتصادية المتلاحقة، ونتيجة لاتساع نطاق الاستثمار، فقد ظهرت الحاجة الملحة إلى تحديث نظام الاستثمار مجاراة لهذه التغيرات الاقتصادية، فأجريت التعديلات على نظام الاستثمار إلى أن وصل إلى صيغته النهائية الحالية وهو النظام الصادر بتاريخ (1421/1/5هـ)، وللمزيد من التفصيل عن نطاق النظام السعودي الخاص بالاستثمار الأجنبي، سيجري تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نسلط الضوء في الأول على الأشخاص المستثمرين في النظام السعودي، أما المطلب الثاني فسنخصصه لتحديد شروط الاستثمار في النظام السعودي، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول : الأشخاص المستثمرون في النظام السعودي : وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي في السعودية فإن المستثمر هو: "الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية" [16]، وبذلك فإن وجود شريك أجنبي (غير سعودي) مهما كانت نسبة أو طبيعة مشاركته يؤدي إلى اعتبار الشخص الاعتباري مستثمراً أجنبياً. وبحسب المادة (1/هـ) من نظام الاستثمار، فإن المستثمر الأجنبي قد يكون شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً.

أولاً: الشخص الطبيعي : الشخص الطبيعي هو كل شخص لا يحمل الجنسية السعودية وقت البدء بنشاطه الاستثماري، أو وقت تقديمه لطلب الاستثمار ولو كان سعودياً قبل هذا التاريخ، والشخص يبقى أجنبياً مهما طالت إقامته في المملكة ولو كان مستوفياً لشروط منحه الجنسية طالما لم يحصل عليها، والأجنبي الذي يعتد بطلبه هو من كان متمتعاً بالأهلية ولم يفقد اعتباره وفقاً للأنظمة المرعية[17]، حيث إن الأهلية صفة متصلة بالنشاط المهني للمستثمر فلا

([16]) الفقرة (ه) من المادة (1) من نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (1421/1/5ه).

([17]) وردت الأهلية كشرط لممارسة الأعمال التجارية في المادة (4) من نظام المحكمة التجارية السعودي لسنة (1350 هـ)، والمادة (3) من نظام توزيع الأراضي البور السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/26) وتاريخ (1388/7/6هـ).

بد من بلوغ سن الرشد وفق الأنظمة المرعية، وهو 18 سنة [18]. كذلك بالنسبة للسيرة الحسنة للمستثمر، تنص الفقرة (4) من المادة (6) من اللائحة التنفيذية المعدلة لنظام الاستثمار الأجنبي الصادرة بقرار مجلس الإدارة رقم (20/1) وتاريخ (1423/4/13 هـ) على: "ألا يكون المستثمر الأجنبي قد صدرت ضده أحكام نهائية بسبب مخالفات جوهرية لأحكام هذا النظام"، كما نصت الفقرة (5) من المادة (6) من اللائحة على أن: "لا يكون المستثمر الأجنبي قد حكم عليه سابقا في مخالفات مالية أو تجارية سواء في المملكة أو في دول أخرى". كما ورد هذا النص جلياً في المادة (34) من نظام التعدين السعودي بتاريخ (1392/5/20هـ) بأنه: "لا تُمنح الحقوق الوارِدة في هذا النِظام إلا للأشخاص المُتمتعين بالصِفات الحميدة والسُمعة الطيبة سواء كانوا مواطنين أو أجانِب". وأيضا ما ورد في نص المادة (9/ د) من اللائحة التنفيذية لنظام الفنادق الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/27) وتاريخ (1395/4/11هـ) بأنه "يشترط في من يتقدم للاستثمار في مجال الفنادق أَلا يكون قد حصل على رخصة تشغيل أو قام بإدارة فندق سبق الحكم نهائيا بغلقه"، كما نصت المادة (13) من نفس اللائحة على أنه: "يتولى إدارة الفندق مدير مسؤول، على أن تكون الأفضلية للمواطنين السعوديين ويشترط فيه ما يلي:

أ. الحصول على مؤهل دراسي مناسب.

ب. خبرة عملية كافية بالإدارة الفندقية.

ج. إجادة اللغة العربية أو إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية.

د- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيا بعقوبة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره" [19].

وشرط عدم صدور أحكام نهائية بحق المستثمر الأجنبي هو أمر بديهي، فعلى المستثمر الأجنبي الخضوع والالتزام بالأنظمة واللوائح المحددة لتنظيم الاستثمارات الأجنبية داخل الدولة، وإلا لن يمنح للمستثمر الأجنبي الترخيص المطلوب لمزاولة أعماله. ويهدف المنظم السعودي من وضع هذه الضوابط إلى حرمان الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بسمعة طيبة وحسنة من

([18]) تنص المادة (7) من نظام الأوراق التجارية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/37) وتاريخ (1383/10/11هـ)، على أنه: "تتحدد أهلية الملتزم بالكمبيالة وفقاً لنظام موطنه، ومع ذلك لا يعتبر السعودي أهلاً للالتزام بالكمبيالة إلا إذا بلغ من العمر ثماني عشرة سنة. وإذا كان الشخص ناقص الأهلية وفقاً لنظامه الوطني فإن التزامه يظل مع ذلك صحيحاً إذا وضع توقيعه في إقليم دولة يعتبره نظامها كامل الأهلية".

([19]) اللائحة التنفيذية لنظام الفنادق السعودي الصادرة بقرار وزاري رقم (1375) وتاريخ (1397/4/18هـ).

الاستثمار في المملكة، ومن ثم حماية مواطنيها والمقيمين فيها من التعاملات المشبوهة، فلا يعقل أن يجري السماح لشخص باستثمار أمواله التي حصل عليها من أعمال غير مشروعة، ولضمان ذلك يتوجب على المستثمر تقديم شهادة مصدق عليها من الجهات الرسمية في موطنه تثبت حسن سلوكه وأنه غير مفلس وغير محجور عليه قبل البدء بالاستثمار داخل المملكة [20].

ثانياً: الشخص الاعتباري (الشركة) : ورد في المادة (1/هـ) من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي بأن الشخص الاعتباري هو الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية، ويتخذ الاستثمار الأجنبي باعتباره شخصاً معنوياً (شركة) عدة أشكال أبرزها:

1- شركات ملكيتها مشتركة مابين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب مختلفة، يجري تحديدها وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب[21]. وهذه الشركات هي بمثابة اتفاق بعيد المدى بين طرفين، الطرف الأول مستثمر وطني والآخر مستثمر أجنبي، وتكون غايته إقامة شركة لممارسة نشاط أو مشروع إنتاجي في الدولة المضيفة، ويكون لكل طرف الحق في إدارة الشركة، وهذه المشاركة إما في حصة رأس مال الشركة، أو تقديم مستلزمات الإنتاج من تكنولوجيا وغيرها، أو تقديم استشارات فنية وخبرات بشرية، وقد يقوم المستثمر الأجنبي بشراء حصة في شركة وطنية قائمة، وهذا يؤدي لتحويلها إلى شركة استثمار مشترك، يكون أحد أطرافها شركة أجنبية تمارس الحق في إدارة المشروع، والعمليات الإنتاجية، دون أن يكون لها السيطرة الكاملة على الشركة [22]. وحسب القوانين والتشريعات المنظمة لملكية هذه الشركات، فإن نسبة المستثمر الأجنبي في أغلب الحالات لا تتجاوز (49%) من رأس مال الشركة، وذلك تجنباً للهيمنة الأجنبية على جزء مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي في الدولة [23].

([20]) محمد حسين إسماعيل، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص(28).

([21]) إبراهيم بن سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة "تجربة سابك" بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، الرياض، (1418)، ص(27).

([22]) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (1995) ص(482).

([23]) أجاز نظام الاستثمار السعودي هذا الشكل من الاستثمار ومنحها الترخيص اللازم، حيث نصت المادة (5) من نظام الاستثمار على أنه: "يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها بموجب هذا النظام بإحدى الصورتين الآتيتين: (أ) منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي. (ب) منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي ويتم تحديد الشكل القانوني للمنشأة طبقاً للائحة والتعليمات".

2- شركات أجنبية كاملة الملكية في الدولة المضيفة، إذ تعد شركات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي بشكل كامل أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً من قبل المستثمر الأجنبي، إلا أن هذا النوع من الشركات أو الاستثمارات لا يلقى قبولاً كبيراً بالنسبة للدول المضيفة، فهو يعطي المستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة على إدارة الشركة، ومن ثم تحكمه باتخاذ القرار، وبحسب العديد من الاقتصاديين والقانونيين فهذا النوع من الشركات سيؤدي حتماً إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي، ومع ذلك اتجهت عدد من الدول وبخاصة النامية منها في السنوات الأخيرة إلى إعطاء الفرصة للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكاً كاملاً؛ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في العديد من الأنشطة الاقتصادية [24].

3- الشركات متعددة الجنسيات، وهي الشركات التي تمتلك مشاريع ضخمة، في عدد من دول العالم، وتتميز هذه الشركات بضخامة مشاريعها وأنشطتها. وتؤدي هذه الشركات دوراً كبيراً ومؤثراً في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم، وذلك عن طريق الاندماج مع الشركات والمؤسسات الاقتصادية في الدول الأخرى أو الاستحواذ عليها[25].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأسيس شركة أياً كان نوعها باستثمار أجنبي (كامل) أو مع مستثمر أجنبي (مشترك) بعد استيفاء متطلبات الهيئة العامة للاستثمار، يتطلب إعداد عقد تأسيس للشركة الجديدة حسبما يتطلبه تأسيس الشركات التجارية من إجراءات بالمصادقة عليه من قبل وزارة التجارة وتوقيعه من الشركاء المفوضين أمام كاتب العدل المختص وإصدار السجل التجاري المطلوب لها بحيث تصبح كياناً قانونياً ذو شخصية اعتبارية مرخصة حسب الأصول.

المطلب الثاني : شروط الاستثمار في النظام السعودي : من خلال دراسة نصوص نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية يتبين أن هنالك شروطاً أساسية ولازمة لقبول الطلب والنظر فيه هي شرط رأس المال الأجنبي والذي عرفته المادة (1/ز) من هذا النظام بأنه: "يقصد برأس المال الأجنبي في هذا النظام على سبيل المثال وليس الحصر الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي:

([24]) مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق من (2010/1/5) إلى (2010/5/25)، ص(2). وقد أجاز نظام الاستثمار السعودي هذا النوع من الاستثمارات بموجب المادة (5) من النظام.

([25]) عمار زودة، مرجع سابق، ص (16).

1. النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية.
2. أرباح الاستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيادة رأس المال، أو توسعة مشاريع قائمة، أو إقامة مشاريع جديدة.
3. الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج ذات الصلة بالاستثمار.
4. الحقوق المعنوية كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج".

ويتبين من نص المادة السابقة من نظام الاستثمار الأجنبي بأن ما ورد من تعداد لما يعدّ رأسمال أجنبي كان على سبيل المثال وليس الحصر، مما يعني أن هذا التعداد أقل من التصورات الواقعية للأموال، وكذلك شرط الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للاستثمار لمزاولة نشاطه الاستثماري والذي يشترط لمنحه أن يكون رأس المال الأجنبي مملوكا لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي أو مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي حتى يتم السماح له بالاستثمار في المجالات المختلفة [26]. وتعدّ كل المجالات متاحة أمام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بعد صدور نظام الاستثمار الأجنبي ماعدا ما استثني بنص لبعض الأنشطة داخل عدد محدود من القطاعات الاقتصادية والواردة بالنص في قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي، والتي أعطى النظام لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار المراجعة الدورية لهذه القائمة بغرض تقليصها وزيادة فتح المجالات أمام الاستثمار الأجنبي؛ حيث نصت المادة (3) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي على أن: "يقوم مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة قائمة الأنشطة المستثناه من الاستثمار الأجنبي بغرض تقليصها ويرفعها إلى المجلس للنظر في إقرارها". ويعني هذا فتح كافة المجالات أمام الاستثمار الأجنبي بشرط أن لا يكون المجال ضمن قائمة الأنشطة المستثناه من الاستثمار الأجنبي [27]، وذلك بخلاف ما كان متاحا للمستثمر الأجنبي في النظام السابق، حيث يشترط أن يكون الاستثمار في مشروعات ضمن خطط التنمية الاقتصادية وأن يكون مصحوبا بخبرات وتقنية أجنبية. وقد وضعت الجهات التنظيمية في السعودية شروطاً وضوابط لمنح الترخيص للاستثمار الأجنبي لمزاولة نشاطه الاستثماري ضمن الأنشطة المسموح بها في المملكة، حيث استثنى المنظم السعودي عدداً من

([26]) المادة (5) من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي.

([27]) المادة (6) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي.

الأنشطة ضمن عدد من القطاعات الاقتصادية؛ لاعتبارات أمنية وعقائدية واجتماعية وصحية [28].

فهناك قطاعات حيوية لا يكون من المنطق السماح للاستثمار الأجنبي فيها وهو أمر متعارف عليه في أغلب التشريعات الاقتصادية العالمية. حيث أبدى المشرع السعودي مرونة ووسطية في التعامل مع المستثمر الأجنبي فيما يخص بتحديد نوعية الاستثمارات والمشاريع التي يمكن الاستثمار بها، فهو لم يفرض على المستثمر الأجنبي قيوداً مشددة أو حظراً كاملاً في الاستثمار بعدد من المشروعات، الأمر الذي قد ينجم عنه إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني وبالتنمية الاقتصادية للدولة، كذلك لم يقم المشرع السعودي بفتح المجال واسعاً أمام المستثمر الأجنبي للاستثمار في كافة المجالات، مما يؤدي إلى تحكم وسيطرة الأجنبي على القرار الاقتصادي للدولة، ومن ثم فقدان الدولة لزمام الأمور فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ويختص المجلس الاقتصادي الأعلى بإصدار قائمة بأنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي[29]. ومن أبرز الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، الأنشطة الصناعية، والمتضمنة: استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها وإنتاجها، تصنيع المعدات والأجهزة والملابس العسكرية وتصنيع المتفجرات المدنية. وفي قطاع الخدمات شملت الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي: خدمات تأمين الإعاشة للقطاعات العسكرية، التحريات والأمن، الاستثمار العقاري في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، خدمات الإرشاد السياحي ذات العلاقة بالحج والعمرة، خدمات السمسرة للعقار. إضافة إلى عدد من الأنشطة الأخرى والواردة في قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي، ضمن اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (1421/1/5هـ) [30]. وعليه نرى أن نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية سمح

---

(28) اشترطت الفقرة (1) من المادة (6) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي لمنح الترخيص للاستثمار الأجنبي عدم ورود النشاط الاستثماري المطلوب الترخيص له ضمن قائمة الأنشطة المُستَثْنَاة من الاستثمار الأجنبي.

(29) المادة (2) من نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (1421/1/5هـ).

(30) في ذات السياق اشترطت المادة (2) من قانون استثمار رأس المال الأجنبي المباشر في الكويت رقم (8) لسنة (2001) أن تكون الاستثمارات الأجنبية موضوع الترخيص بشكل يتواءم مع السياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المعتمدة فيها والتي يحددها مجلس الوزراء، سواء كانت هذه الاستثمارات بصورة مستقلة أو بمشاركة رأس المال الوطني. كذلك أشارت المادة (2) من قانون استثمار رأس المال

بالاستثمارات الأجنبية في بعض النشاطات لأسباب إستراتيجية وأمنية واقتصادية وغيرها، واشتراط تملك المواطنين لنسب غالبة في رأس المال، إلا في حالات تتوافر فيها شروط معينة ترتبط بمجالات الاستثمار أو حجم رأس مال المشروع وتحقيقه لأهداف التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، يمكن أن تسمح للمستثمر الأجنبي بنسبة تملك تصل إلى (100%). كما اشترط نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة ألا يقل حجم المال المستثمر عن خمسة وعشرين مليون ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الزراعية، وخمسة ملايين ريال للمنشآت الصناعية، ومليوني ريال بالنسبة للمنشآت الأخرى وفقا لضوابط وقواعد تفصيلية يضعها مجلس الإدارة [31]. إلا أن اللائحة التنظيمية أجازت لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المستثمر في المشروعات المنشأة في مناطق يحددها أو في مشروعات تحتاج لخبرات فنية عالية أو معدة للتصدير. وكذلك أن تكون مواصفات المنتج وأسلوب ومواد إنتاجه مجازة حسب أنظمة المملكة، وفي حالة عدم وجود تلك الأنظمة يجري الاعتماد على إجازة أنظمة الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان [32]. فلا يجوز أن تكون مواصفات المنتج والمواد المستخدمة في إنتاجه على سبيل المثال مخالفة للأنظمة المرعية في المملكة، أو تكون مواصفات الإنتاج أقل مما تشترطه الأنظمة إن وجدت، وحتى لا يكون هناك مجال للاجتهادات باعتماد أنظمة عالمية محددة ذات مستوى عالٍ ودقيق متى كان هناك حاجة لها لإجازة مثل هذا المنتج. وهذا من شأنه ضمان تقديم أفضل المنتجات وبمواصفات وجودة عالية مطابقة لمعايير الجودة العالمية، وإعطاء الصبغة العالمية والنوعية عالية الجودة للمنتجات السعودية، فالأصل في الاستثمار الأجنبي تقديم خدمات ومنتجات ذات مواصفات عالية تميز الأسواق السعودية عن بقية الأسواق الأخرى، وتجذب الزبائن من كافة أرجاء العالم لهذه المنتجات، ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة والمطلوبة. كما وضع النظام ضوابط تتعلق بالمستثمر نفسه؛ حيث اشترط النظام أن لا يكون المستثمر الأجنبي قد صدرت ضده أحكام نهائية بسبب مخالفات جوهرية لأحكام النظام [33]، مما يعني حرص المنظم السعودي على استبعاد من سبق صدور أحكام نهائية بحقه لمخالفته نظام الاستثمار الأجنبي بالذات تأكيدا على أهمية مراعاة أحكامه وإيضاح ذلك لطالب الاستثمار بأن مخالفة قواعده تحرم المستثمر

الأجنبي في النشاط الاقتصادي في دولة قطر رقم (13) لسنة (2000) إلى أنه يجوز للمستثمرين الأجانب الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط أن يكون لهم شركاء قطريون.

([31]) الفقرات (3 و 4 و 5) **من** المادة (6) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي.

([32]) الفقرة (2) **من** المادة (6) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي.

([33]) الفقرة (6) **من** المادة (6) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي.

من الاستثمار مستقبلا في المملكة. وكذلك اشترط المنظم السعودي أن لا يكون المستثمر الأجنبي قد حكم عليه سابقا في مخالفات مالية أو تجارية، سواء في المملكة أو دول أخرى[34]، تأكيداً على حرص المملكة على سلامة المعاملات التي تجري داخل حدود الدولة، وحماية للمتعاملين المواطنين والأجانب الموجودين داخل أراضيها من المعاملات والاستثمارات المشبوهة. وهنا يبدو لي أن التأكيد على مثل هذا الأمر، وهو أن لا يكون المستثمر الأجنبي قد حكم عليه سابقا في مخالفات مالية أو تجارية في العديد من الأنظمة القانونية في المملكة، وبخاصة نظام الاستثمار الأجنبي، هو بمثابة رادع للمستثمر سيئ السمعة ممن صدر بحقه أحكام نهائية في مخالفات مالية أو تجارية سواء في المملكة أو في أي دولة أخرى من القدوم للاستثمار في المملكة، باعتبار أن كشف حقيقتهم في أي وقت قد يعرضهم للخسارة المالية بسبب إلغاء ترخيص الاستثمار الممنوح لهم، وما قد يفرض عليهم من غرامات وعقوبات مالية، ومن ثم فإن وجود مثل هذا الشرط سيحد كثيرا من قدوم الأموال المشبوهة وعمليات غسل الأموال والتي تلجأ إليها العصابات والمجرمون. حيث يرى البعض [35] هنا وجوب إلزام المستثمر بإحضار شهادة مصدق عليها من الجهات الرسمية في موطنه بأنه حسن السلوك وغير مفلس أو محجور عليه. وأيضاً اشترط المنظم السعودي أن لا يؤدي منح الترخيص للمستثمر الأجنبي إلى مخالفة اتفاقية دولية أو إقليمية وقعتها المملكة في هذا الشأن [36]. كما لم تغفل اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي ضابط الرقابة؛ حيث نصت المادة (20) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي على أن: "لموظفي الهيئة المُكلّفين بتعميد خطي من المُحَافِظ أو من ينيبه حق مُتابعة تنفيذ أحكام النظام ولوائحه التنفيذيّة، ولهم في سبيل ذلك الاطّلاع على الدفاتر والمُستَنَدات وجميع الأوراق المُتعلّقة بنشاطها وضبط المُخالفات وإعداد المحاضر وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى المُحَافِظ أو من ينيبه، ويجب على موظّفي الهيئة المُكلّفين بهذه المَهَام الحفاظ على سريّة المعلومات والمُستَنَدات التي يطّلعون عليها"[37]. وتأكيداً على جدية المنظم السعودي بإلزام المستثمر الأجنبي بتلك الضوابط، فقد وضع قواعد قانونية تترتب على الإخلال بها عقوبات عدة؛ فقد نصت الفقرة (2) من المادة (12) من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي

([34]) الفقرة (7) **من** المادة (6) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي.

([35]) محمد حسين إسماعيل، مرجع سابق، ص (29).

([36]) الفقرة (8) **من** المادة (6) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي.

([37]) الفقرة (20) **من** المادة (6) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي.

لسنة (1421هـ)، على أنه: "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب المستثمر الأجنبي عند بقاء المخالفة بأي من العقوبات التالية:

أ. حجب كل أو بعض الحوافز والمزايا المقررة للمستثمر الأجنبي.

ب. فرض غرامة مالية لا تتجاوز (500.000) خمسمائة ألف ريـال.

ج. إلغاء ترخيص الاستثمار الأجنبي" .

الفصل الأول : الأسس القانونية الداعمة للاستثمار الأجنبي في السعودية

تمهيد وتقسيم: يُعدّ نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (1421/1/5هـ)، الإطار التشريعي الذي ينظم ويحكم الاستثمارات الأجنبية المقامة على أرض المملكة، وهذا النظام يتشكل من مجموعة من القواعد القانونية التي تخاطب مجموعة من الأشخاص لا يتمتعون بالجنسية السعودية والذين يسعون لاستثمار أموالهم وخبراتهم الفنية في مشروعات معينة وفق هذا النظام. وقد منح نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة، وعدد من الأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي كنظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (1425/1/15هـ)، ونظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ (1421/4/17هـ)، ونظام توزيع الأراضي البور بتاريخ (1388/7/6هـ) العديد من الحوافز والتسهيلات للاستثمار الأجنبي، بهدف تحقيق عناصر الجذب لهذه الاستثمارات بما يتناسب مع المصالح العليا للدولة، ويحقق التنمية الاقتصادية المنشودة، وتتضمن هذه الحوافز إعفاءات ضريبية على منتجات المستثمرين، إضافة إلى إعفاءات من الرسوم الجمركية على واردات شركات الاستثمار من الأجهزة ومواد الإنتاج وصادراتها من السلع المنتجة، إضافة إلى تحقيق الحماية الجمركية، كذلك اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الاستثمارات من المخاطر غير التجارية. كما تضمن نظام الاستثمار العديد من القواعد الخاصة بالاستثمار الأجنبي في بعض المشروعات، ومنها مشروعات التعدين، والمشروعات الزراعية، ومشروعات المقاولات، بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات. ومن خلال هذا الفصل سيجري التطرق إلى هذه القواعد والحوافز والتسهيلات الخاصة بالاستثمار الأجنبي على أراضي المملكة العربية السعودية من خلال مبحثين، هما:

المبحث الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي وفقاً للنظام السعودي :

اتخذت المملكة العربية السعودية العديد من الإجراءات الجوهرية لدعم البيئة الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات لديها وبخاصة الأجنبية منها، من أبرزها تقليص عدد القطاعات الاقتصادية المغلقة أمام المستثمرين الأجانب، إلى جانب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة، كما أصبح التملك الكامل بنسبة (100%) للمشروع الاستثماري ممكنا في بعض القطاعات في السنوات الأخيرة، وأصبحت كافة القطاعات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي باستثناء بعض القطاعات الحساسة، كذلك قامت المملكة العربية السعودية وضمن التزاماتها نحو منظمة التجارة العالمية بفتح شريحة واسعة من الأنشطة الخدمية للمستثمرين الأجانب، والتي

كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية، وخدمات الاتصالات، وتوزيع السلع، والاستثمار في خدمات الكمبيوتر. وقد وفر المنظم السعودي عدداً كبيراً من المزايا والتسهيلات للمستثمرين بشكل عام، والمستثمرين الأجانب على وجه الخصوص، تشجيعاً لجذب الاستثمارات وتحقيق أكبر مستوى من الربح بوسائل متعددة منها: الإعفاء الضريبي، الإعفاء من الرسوم الجمركية، التسهيلات العقارية، الإعفاء من رسوم التصدير، التسهيلات المالية، وقد جرى إحاطة كل ميزة بالضمانات الكافية التي تكفل جديتها وسهولة تطبيقها، وهو ما سيجري توضيحه على النحو الآتي:

المطلب الأول : الإعفاء الضريبي : يحظى موضوع الإعفاءات الضريبية باهتمام بالغ، ويبرز هذا الاهتمام من خلال الدور الكبير والهام للإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يرافقها من تدفق كبير لرأس المال، والتكنولوجيا المتطورة، والعمالة الماهرة؛ لذلك لابد من توفير مناخ استثماري ضروري لغرض جذب الاستثمارات في الدولة، يكون الإعفاء الضريبي جزءاً منه، وتشريع أنظمة وقوانين لذلك، وتقديم كافة الأدلة والمعززات للمستثمر الأجنبي بهدف اطمئنانه لتلك التشريعات [38]. إذ يعد النظام الضريبي في دولة ما أحد أهم الجوانب التي يوليها المستثمر عناية خاصة في دراساته المتعلقة بالاستثمار في هذا الدولة، والذي يستخلص منه الحدود التي يعمل في إطارها، والحوافز والإعفاءات التي سيتمتع بها، والتي من شانها التأثير على نتائج أعماله، واتخاذ المستثمر لقراره الاستثماري، ومن ثم تعدّ من أهم مقومات وجود مناخ جاذب للاستثمار[39]. ويرى جانب من المهتمين في هذا الشأن، أنه حتى تكون الإعفاءات الضريبية مجدية وفاعلة في إطار يمكن من خلاله تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لا بد من التركيز على عدد من الأمور وهي[40]:

1. ضرورة توحيد الإعفاءات الضريبية في نظام أو قانون واحد يسهل عملية الرجوع إليه عند الحاجة، ويحل مشاكل التعارض أو التناقض بين بعض التشريعات.

([38]) قاسم محمد عبدالله البعاج ونجم عبد عليوي الكرعاوي، دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية: دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الديوانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد(40)، (2014)، ص(307).

([39]) أسامة حمزة أبو غراره، مناخ الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، (1423ه)، ص (189).

(40) كريم سالم كماش، واقع السياسة الضريبية في العراق وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، (2002)، ص(168).

2. اعتماد مبدأ التفاوت على أساس المنطقة عند منح الحوافز الضريبية في بعض المناطق المختلفة.

3. تقليص مدى الإعفاء الضريبي إلى مدة أقصر.

4. توقف مدى سريان الإعفاء الضريبي في حالة توقف المشروع عن العمل لأسباب قاهرة، على أن تعاود سريانها عند بدء المشروع.

وفي المملكة العربية السعودية يتمتع المستثمر الأجنبي بعدد من الميزات والتسهيلات الضريبية التي كفلتها الدولة بموجب الأنظمة والمراسيم والقرارات الصادرة عنها في مجال الاستثمار، سواء السابقة أو الحالية، فبحسب نص المادة (7) من نظام استثمار رأس المال الأجنبي الملغي فإن رأس المال الأجنبي الذي يستوفي الشروط المنصوص عليها في النظام يتمتع بالمزايا الآتية:

أ. المزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية بالنسبة للمشروعات الصناعية فقط.

ب. إعفاء المشروع الصناعي أو الزراعي الذي يستثمر فيه رأس المال الأجنبي من ضرائب الدخل والشركات مدة عشر سنوات، وإعفاء المشاريع الأخرى من هذه الضرائب مدة خمس سنوات، وتستفيد من حكم الإعفاء الوارد بهذه الفقرة المشاريع التي تتمتع بالإعفاء وقت العمل بهذا النظام، " ويشترط للإعفاء أن يمتلك رأس المال الوطني نسبة لا تقل عن خمسة وعشرين بالمائة من رأس مال المشروع، وأن تبقى هذه النسبة طوال مدة الإعفاء وتبدأ مدة الإعفاء، من تاريخ بدء الإنتاج، ويجوز لمجلس الوزراء تعديل هذه الفقرة ".

ولمواكبة التطوير الشامل للعديد من الأنظمة للوفاء بمتطلبات انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية، ولحين الانتهاء من المراجعة الشاملة لنظام ضريبة الدخل المعمول به، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (3) وتاريخ (1421/1/5هـ) بالموافقة على أن تتحمل الدولة نسبة (15%) من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات التي تزيد على (100000) مائة ألف ريال في السنة، كما نص القرار على ترحيل الخسائر لسنوات قادمة دون تحديد مدة معينة؛ حيث جاء صدور هذا القرار ليلغي الإعفاء الضريبي الذي كان يمنح للمشاريع الصناعية المشتركة التي تبلغ فيها حصة الشريك السعودي (25%)، وأكثر إعفاء من الضريبة لمدة (10) سنوات، وانسجاماً مع ما نصت عليه المادة (14) من نظام الاستثمار الأجنبي بأن "تعامل

جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقا لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من تعديلات" .

كما ورد بقرار لمجلس الوزراء السعودي، منح المستثمرين في بعض المناطق الأقل نمواً في المملكة امتيازات ضريبية بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إليها، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية أي مشروع، والمناطق التي تشملها التخفيضات الضريبية هي: (حائل، جازان، نجران، الباحة، الجوف، منطقة الحدود الشمالية، وجميع هذه المناطق يتوافر بها مدن صناعية، وبها العديد من الفرص الصناعية والتجارية والسكنية والخدمية)، وتشمل الحوافز الضريبية المزايا التالية[41]:

- خصم 50% من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية.
- خصم 50% من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين.
- خصومات إضافية تمنح إذا زاد رأس المال المستثمر عن مليون ريـال سعودي، وإذا ما جرى أيضا توظيف أكثر من خمسة مواطنين سعوديين لمدة تعاقد لا تقل عن عام في وظائف ذات طبيعة فنية أو إدارية.

ثم جاء صدور نظام ضريبة الدخل رقم (م/1) وتاريخ (1425/1/15هـ) منسجماً مـع التطورات الكبيرة الحاصلة في المجال الاقتصادي، ويتوافق مع مجموعة الأنظمـة والقرارات التي سبق إصدارها؛ حيث نصت المادة (7/أ) من هذا النظـام على أن: "سعر الضريبة على الوعاء الضريبي هو عشرون بالمائة (20%) لكل من:

1. شركة الأموال المقيمة.
2. الشخص الطبيعي المقيم غير السعودي الذي يمارس النشاط.
3. الشخص غير المقيم نتيجة لنشاط يمارسه في المملكة من خلال منشأة دائمـة.

وقد بينت المادة (3/أ) من هذا النظام مفهوم الإقامة؛ حيث نصت على أنه: "يعـد الشخص الطبيعي مقيماً في المملكة في السنة الضريبية إذا توافر فيه أي من الشرطين الآتيين:

([41]) قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (359) وتاريخ (1429/11/26ه)، المتعلق بمنح المستثمرين امتيازات ضريبية في بعض المناطق الأقل نمواً في المملكة.

أ. أن يكون له مسكن دائم في المملكة وأن يقيم في المملكة لمدة لا تقل في مجموعها عن (30) يوماً في السنة الضريبية.

ب. أن يقيم في المملكة لمدة لا تقل عن مائة وثلاثة وثمانين (183) يوماً من السنة الضريبية.

كما بينت المادة (4/أ) من هذا النظام أن المقصود بالمنشاة الدائمة الرئيسة في المملكة "مكان دائم لنشاط غير المقيم الذي يمارس من خلاله النشاط كلياً أو جزئياً، ويدخل في ذلك النشاط الذي يقوم به غير المقيم من خلال وكيل له"، كما نص النظام على تمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بميزة "ترحيل الخسائر التـي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة واحتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها" [42]. وبناء عليه "يجوز ترحيل صافي الخسائر التشغيلية إلى السنة الضريبية التي تلي السنة التي تحققت فيها الخسارة، وتحسم الخسارة المرحلة من الوعاء الضريبي للسنوات الضريبية التالية إلى أن يتم استرداد كامل الخسارة المتراكمة " [43]، وقد أجاز نظام ضريبة الدخل السعودي ترحيل الخسائر من سنوات سابقة إلى سنوات لاحقة وفق الضوابط الآتية[44]:

1. الخسارة التشغيلية هي المصاريف جائزة الحسم نظاما والزائدة عن الدخل الخاضع للضريبة في السنة الضريبية.
2. حدود الخسائر المرحلة لا تزيد عن (25%) من الربح السنوي الخاضع للضريبة طبقاً لإقرار المكلف.
3. يستفيد من مبدأ ترحيل الخسائر المكلف الذي يمسك حسابات نظامية وخاضع للضريبة.
4. يطبق مبدأ ترحيل الخسائر على السنوات المالية التي تنتهي بتواريخ تالية لصدور قرار مجلس الوزراء رقم (3) وتاريخ (1421/1/5 هـ).
5. لا يجوز ترحيل خسائر لشركة أموال حدث تغيير أو تعديل في ملكيتها أو في السيطرة عليها بما نسبته (50%) أو أكثر وذلك للسنوات التالية للتغيير.

كما يعد تخفيض ضريبة الدخل على أرباح الشركات الأجنبية إلى (20%) مع عدم وجود أشكال متعددة من الضرائب المعمول بها في العديد من الدول، إضافة إلى عدم إحداث ضريبة

([42]) المادة (9/5) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي.

([43]) المادة (21) من نظام ضريبة الدخل السعودي رقم (م/1) وتاريخ (1425/1/15هـ).

([44]) النشرة التوضيحية الصادرة عن وزارة المالية/ مصلحة الزكاة والدخل في المملكة، (1425هـ).

القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة، وكذلك على المنتجات في المملكة والتي تعد من الأمور المسموح بها في منظمة التجارة العالمية مؤشراً إيجابياً على ما توفره المملكة العربية السعودية من تسهيلات بهدف إيجاد بيئة اقتصادية صالحة لجذب المستثمر الأجنبي [45]. كذلك منح المنظم السعودي مزايا ضريبية للمستثمر الأجنبي من خلال اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي، بالنص على أنه: "تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية، ومنها على سبيل المثال: (المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات التي تبرمها المملكة) [46]. ومما سبق يبدو لي أن الحوافز والاستثناءات الضريبة التي تمنح للمستثمرين، والتي تنص عليها الأنظمة والقوانين تعدّ من أبرز العوامل التي تشجع المستثمر الأجنبي على اتخاذ قراره الاستثماري وتوظيف رأسماله في دولة محددة دون غيرها، بسبب توافر إعفاءات ضريبية تعطي الفرص لتحقيق ربح أكبر فيما لو قام باستثمار أمواله داخل بلده؛ لأن أنظمة وقوانين الضريبة ومستويات الإعفاء منها، لها دور كبير في اتخاذ المستثمر الأجنبي قراراً باستثمار أمواله في هذه الدولة، وقد قطعت المملكة العربية السعودية شوطاً كبيراً في منح المستثمرين الأجانب امتيازات وإعفاءات ضريبية خاصة قد لا تتوافر في العديد من الدول، وهذا ما دفع المستثمرين إلى زيادة استثماراتهم على أراضي المملكة، ومن ثم تحقيقها لمراتب متقدمة جداً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية، بحسب تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

المطلب الثاني : الإعفاء من الرسوم الجمركية : من باب الحرص الشديد الذي يوليه المنظم السعودي لتشجيع الاستثمارات، لما لها من دور كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية للمملكة، فقد أكد المنظم السعودي على إعفاء عدد من الاستثمارات الصناعية من الرسوم الجمركية لبعض

([45]) تشير الإحصائيات الرسمية للاستثمار، إلى أن المملكة العربية السعودية قد حققت إنجازاً بفضل تطبيق الأنظمة والمراسيم الخاصة بالاستثمار والإعفاء الضريبي، تمثل بحصولها على المركز الأول بين الدول العربية خلال عام (2004) في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية باستثمارات قدرها (1297.3) مليون دولار تمثل ما نسبته (22%) من الاستثمارات العربية البينية، وما نسبته (23.1) مليون من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية والتي بلغت نحو (16.7) مليار دولار، وذلك بحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. راجع في ذلك: محمد سعدو الجرف، (101) سؤال حول انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، ط1، دار الخزامى للنشر، الرياض، (1427ه)، ص(134).

([46]) راجع الفقرة (3) من المادة (5) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي الصادرة بالقرار رقم (20/1) وتاريخ (13 / 04/ 1423هـ)، والمنشورة بجريدة أم القرى في العدد رقم (3904) وتاريخ (1423/6/7هـ).

المعدات والأدوات والمواد الأولية التي تدخل في هذه الصناعات [47] ؛ حيث نص في المادة (4) من نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية على أن: "تعفى من الرسوم الجمركية الآلات والأدوات والأجهزة وقطع غيارها المستوردة للمؤسسات الصناعية الجديدة، ولتوسيع المؤسسات الصناعية القائمة حالياً، ولتعبئة الإنتاج، وتحدد أنواع ومقادير الأشياء المذكورة في هذه المادة بقرار من وزير التجارة والصناعة بناء على توصية المكتب الفني الصناعي بالوزارة " [48].
كما نص المنظم السعودي في المادة (5) من ذات النظام على أنه: " تعفى من الرسوم الجمركية المواد الخام الأولية والنصف مصنوعة وأكياس وعلب وأسطوانات التعبئة اللازمة للمؤسسات الصناعية، بشرط ألا يكون لها مثيل قائم وكافٍ بالمملكة، ويحدد ذلك بقرار من وزير التجارة والصناعة بناء على توصية المكتب الفني الصناعي بالوزارة ". كذلك أجاز المنظم السعودي في المادة (8) من نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية إعفاء المنتجات المعدة للتصدير من رسوم التصدير وكافة الضرائب الأخرى، على أن يتم ذلك بمرسوم ملكي بناء على قرار من مجلس الوزراء. ومما سبق يبدو لي أن المنظم السعودي حدد عدداً من الإجراءات المتمثلة بالإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومعدات الإنتاج، وعلى السلعة المنتجة والتي يجري تصديرها للخارج، وهي ضمانات حقيقية وكافية للمستثمرين الراغبين بالاستثمار داخل أراضي المملكة، وحافز لهم للقدوم إلى المملكة ونقل استثماراتهم لها، باعتبارها ميزة تنافسية قد لا توجد في دولة أخرى، ولما لها من دور بارز في تحقيق المزيد من الأرباح.

المطلب الثالث : الحماية الجمركية : إلى جانب الإعفاءات الجمركية، ونظراً لحرص المنظم السعودي على تشجيع الاستثمارات الأجنبية واستقطابها إلى داخل المملكة، فقد منح الحماية الجمركية كإحدى المزايا المقدمة للمستثمر الأجنبي، فمنح الحماية الجمركية للمنتجات التي تنتجها المشروعات الاستثمارية، وذلك بمنع وتحديد المستوردات المماثلة أو فرض رسوم جمركية بنسبة عالية على الكمية المسموح باستيرادها لجعلها سلعة غير تنافسية مع المنتجات المحلية المماثلة، وذلك إلى جانب إعفاء المنتجات المحلية المصدرة إلى الخارج من رسوم التصدير لجعلها سلعة تنافسية في الأسواق الخارجية. كما نص المنظم السعودي في المادة (7)

([47]) عبدالرحمن محمد العقيل، ضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الرياض، (2016)، ص(125) وما بعدها.

([48]) المادة (4) من نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (50) وتاريخ (1381/12/23هـ).

من نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية على أنه: " ويدخل ضمن الوسائل التي تُتبع لحماية الإنتاج المحلي ما يلي:

1. تحديد كمية المستويات الأجنبية المماثلة للإنتاج المحلي أو منعها.

2. رفع الرسوم الجمركية على المستوردات الأجنبية المماثلة.

3. تقديم المساعدات المالية المختلفة للمؤسسة الصناعية" [49] ، وبذلك يكون المنظم السعودي قد وفر الحماية الكافية للسلع المنتجة من المشروعات الاستثمارية الأجنبية داخل المملكة، وأتاح لها ميزة القدرة على المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية.

وبهذا يبدو لي أن المنظم السعودي شدد على فرض الحماية الجمركية من خلال ضوابط لا تقف حائلاً ضد الاستثمارات الأجنبية في المملكة، وإنما تحمي المواطن والمستثمر والدولة معاً، من خلال حماية الصناعات الوطنية، ومنتجات شركات الاستثمار داخل المملكة، وملاحقة المخالفين وفرض العقوبات عليهم من خلال تفعيل الأنظمة القانونية المنظمة، ومن ثم تعزيز ثقة المستثمر بالإجراءات الحكومية، وإعطاء الحافز الكبير للمستثمرين للقدوم إلى المملكة واستثمار أموالهم في مشاريع تدر لهم أرباحاً جيدة، وتسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلد.

المطلب الرابع : التسهيلات العقارية : بالعودة إلى نصوص نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، نجد أن النظام نص صراحة على إمكانية تملك المستثمر غير السعودي للعقارات، سواء كان ذلك المستثمر من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، وذلك بشرط أن يكون ذلك الشخص مرخصا له بمزاولة أي نشاط مهني أو حرفي أو اقتصادي، ويشمل ذلك الحق في تملك العقار اللازم لسكنه وسكن العاملين لديه، غير أن هذا الأمر مشروط بموافقة الجهة التي أصدرت الترخيص لذلك الشخص، وإذا كان الترخيص الصادر يشمل شراء المباني أو الأراضي لإقامة مبانٍ عليها واستثمارها بالبيع أو التأجير فيجب ألا تقل التكلفة الإجمالية للمشروع أرضا وبناء عن (30) مليون ريـال سعودي، كما يشترط أن يجري استثمار ذلك العقار خلال خمس سنوات من ملكيته.

حيث تنص المادة (1) من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، على أنه [50]:

([49]) نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية السعودي رقم (50) وتاريخ (**1381/12/23هـ**).

([50]) المادة (1) من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره لسنة (1421ه)، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ (1421/4/17هـ).

1. يجوز للمستثمر غير السعودي من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية المرخص له بمزاولة أي نشاط مهني أو حرفي أو اقتصادي تملك العقار اللازم لمزاولة ذلك النشاط، ويشمل العقار اللازم لسكنه وسكن العاملين لديه، وذلك بعد موافقة الجهة التي أصدرت الترخيص. كما يجوز استئجار العقار المشار إليه مع مراعاة ما ورد في المادة الخامسة من هذا النظام.

2. إذا كان الترخيص المشار إليه يشمل شراء مبانٍ أو أراضٍ لإقامة مبانٍ عليها واستثمارها بالبيع أو التأجير فيجب ألا تقل التكلفة الإجمالية للمشروع أرضا وبناء عن ثلاثين مليون ريـال، ويجوز لمجلس الوزراء تعدي هذا المبلغ. كما يشترط أن يتم استثمار ذلك العقار خلال خمس سنوات من ملكيته.

كما تنص المادة (2) من نفس النظام على أنه: "يسمح للأشخاص غير السعوديين ذوي الصفة الطبيعية المقيمين في المملكة إقامة نظامية بتملك العقار لسكنهم الخاص، وذلك بعد الترخيص لهم من وزارة الداخلية".

كذلك منح المنظم السعودي ميزة للمستثمر الأجنبي تتمثل بإمكانية المنشأة الأجنبية تملك العقارات اللازمة بحسب حاجتها؛ حيث تنص المادة (8) من نظام الاستثمار الأجنبي على أنه: "يجوز للمنشأة الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم، وذلك وفقًا لأحكام تملك غير السعوديين للعقار" [51] . ومما سبق يظهر لي أن المنظم السعودي تنبه إلى أن وجود تسهيلات ضريبية وجمركية للمستثمرين والشركات الأجنبية العاملة على أراضيها، لا يكفي وحده لتشجيع الاستثمار ودعمه، بل لا بد أن يرافق ذلك تسهيلات وحوافز تتعلق بتملك هؤلاء المستثمرين للعقارات، وهي ضرورية لإقامة المشاريع عليها أو لاستخدامها كسكن خاص بالمستثمرين وعائلاتهم في المملكة، وحدد المنظم السعودي هذا الأمر وفق نظام خاص هو نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، وهذا من شأنه أن يعطي الاستقرار الاجتماعي والنفسي للمستثمرين وعائلاتهم، ومن ثم يدفعهم ويحفزهم بشكل أكبر لاستثمار أموالهم في هذه الدول.

المطلب الخامس : الأخذ بنظام التحكيم : يعدّ التحكيم أحد الأساليب المتبعة لفض النزاعات التجارية والاستثمارية بشكل خاص، وقد أصبح ذا أهمية كبيرة مع رواج التجارة وازدياد

([51]) المادة (8) من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (1421/1/5هـ).

الاستثمارات الأجنبية، ما أدى إلى زيادة الاهتمام به والاستفادة من مزاياه المختلفة وأهمها فض النزاعات بأكبر قدر من السرية[52].ويعدّ التحكيم وسيلة اختيارية يلجأ إليها الأطراف المتنازعون بالتراضي؛ حيث يمكنهم اختيار القانون الذي يريدون لحل خلافاتهم، كما يضمن التحكيم للمتنازعين حل خلافاتهم بسرعة من خلال التسهيلات التي يقدمها التحكيم لكافة الأطراف؛ فالمعاملات التجارية أصبحت تتسم بالسرعة والائتمان التجاري، والتحكيم هو عقد يتم بموافقة الأطراف المتنازعين، ويجب أن يتوافر في المتعاقدين الشروط الموضوعية للانعقاد من رضا ومحل وسبب لإبرام العقد المتمثل باتفاق التحكيم، وقد يتطلب هذا العقد شكلاً معيناً لكي يكون مكتملاً، فاتفاق التحكيم قد يكون شرطاً ضمن العقد الأصلي أو أن يرد في عقد مستقل[53].

ويمتاز التحكيم بمجموعة من المميزات والخصائص التي جعلت منه طريقاً بديلة لحل المنازعات، ومن هذه الخصائص والمميزات ما يلي (الإلزام، والسرية، والسرعة في الفصل في المنازعات والقضايا، والكفاءة، والحياد والعدالة، بالإضافة إلى اختيار القانون الواجب التطبيق) [54]. وهذا ما يشجع المستثمرين تحديداً للجوء إليه وتفضيل الدول التي تتعامل بهذا النظام لفض المنازعات، عندما يجري اختيار الدولة التي يرغبون بالاستثمار فيها. وقد نص نظام التحكيم السعودي الصادر في (24 /1433/5ه) في الفقرة (1) من المادة (1) منه على أن التحكيم هو: "اتفاق بين طرفين أو أكثر على أن يحيلا إلى التحكيم جميع أو بعض المنازعات المحددة التي نشأت أو قد تنشأ بينهما في شأن علاقة نظامية محددة تعاقدية كانت أم غير تعاقدية، سواء كان اتفاق التحكيم في صورة شرط تحكيم وارد في عقد أم في صورة مشارطة تحكيم مستقلة"، ويأتي هذا التعريف ليؤكد على توجه النظام القانوني السعودي لتحقيق أهداف نظام التحكيم الدولي ولتجنب القصور الناجم، وذلك بهدف تحقيق العدالة والحرية

([52]) رضوان عبيدات، الآثار الإيجابية لاتفاق التحكيم التجاري وفق أحكام القانون الأردني والمقارن، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، 38(2)، (2011)، ص (646).

([53]) عدنان المعشني، اتفاق التحكيم التجاري في القانون الأردني والقانون العماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (2012)، ص (10).

([54]) مهند أبو مغلي، ومحمد أبو الهيجاء، الوسائل الرقمية البديلة لفض المنازعات المدنية، دراسة منشورة في دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلّد (36)، (2009).

دون اللجوء للقضاء [55]. ويلحظ من خلال تعريف التحكيم في النظام السعودي بأنه يمر في ثلاث مراحل هي: الاتفاق، ومن ثم الإجراء، وأخيراً القضاء، ويعدّ الاتفاق بين الأطراف أساس العملية التحكيمية، وقد عرفت الفقرة الأولى من النظام السعودي الجديد اتفاق التحكيم بأنه: "اتفاق الطرفين على الالتجاء إلى التحكيم لتسوية كل أو بعض المنازعات التي نشأت أو يمكن أن تنشأ بينهما بمناسبة علاقة قانونية معينة عقدية كانت أو غير عقدية" [56]. وهناك العديد من الإجراءات المتبعة لصدور حكم التحكيم، التي وردت في نظام التحكيم السعودي لعام (1433ه)؛ ففي المادة (25) تنص الفقرة الأولى منها على أنه: "لطرفي التحكيم الاتفاق على الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم بما في ذلك حقهما في إخضاع هذه الإجراءات للقواعد النافذة في أي منظمة، أو هيئة، أو مركز تحكيم في المملكة أو خارجه، بشرط عدم مخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية"، والفقرة الثانية من نفس المادة التي نصت على أنه: "في حال لم يوجد مثل هذا الاتفاق، كان لهيئة التحكيم مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، وأحكام هذا النظام، أن تختار إجراءات التحكيم التي تراها مناسبة"[57]. أما تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة من هيئة التحكيم فتمثل أبعاداً عظيمة الشأن، وبالغة الدقة؛ حيث تعدّ أحد مظاهر الوصل بين القضاء والتحكيم[58]، على أنه قد يرفض الطرف المحكوم عليه تنفيذ حكم التحكيم اختياراً، وهنا تظهر أهمية تنفيذ هذا الحكم تنفيذاً جبرياً وذلك بالحصول على أمر بتنفيذه [59]. وعليه يمكن تعريف الأمر بتنفيذ أحكام التحكيم بأنه الإجراء الذي يصدر عن القاضي المختص قانوناً، ويأمر بمقتضاه بتمتع حكم التحكيم وطنياً كان أو أجنبياً بالقوة التنفيذية، فهو يمثل نقطة الالتقاء بين القضاء الخاص والقضاء العام[60]. وفي المملكة العربية السعودية نص نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/34) لسنة (1433هـ)، على أن الجهة المختصة بتنفيذ أحكام المحكمين

([55]) هاني باعبيد، البطلان الإجرائي لحكم التحكيم المستند لاتفاقه أو أطرافه في نظام التحكيم السعودي الجديد: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، (1435ه).

([56]) شاهر الصالحي، اتفاق التحكم (تعريفه، صوره، شروط صحته، استقلاليته، أثره المانع)، ورقة مقدمة لملتقى التحكيم الثاني الذي تنظمه وزارة الصناعة والتجارة، صنعاء، الجمهورية اليمنية، (2014).

([57]) المادة (25) من نظام التحكيم السعودي.

([58]) محمود السيد التحيوي، تنفيذ حكم المحكمين في شأن المواد المدنية والتجارية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (2006)، ص(11).

([59]) أحمد هندي، تنفيذ أحكام المحكمين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، (2001)، ص(13).

([60]) محمود السيد التحيوي، مرجع سابق، ص(218).

هي الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع[61]، وفيما يتعلق بالتحكيم في المنازعات الإدارية والتجارية فالاختصاص القضائي بنظر النزاع في القضايا الإدارية والتجارية معقود لديوان المظالم [62]، ومن ثم فإن الاختصاص بتنفيذ أحكام المحكمين المحلية ينعقد لديوان المظالم في المنازعات الإدارية والتجارية، أما المنازعات المدنية وما يتعلق بالأحوال الشخصية ... الخ فتنفيذ أحكام المحكمين منوط بالمحاكم العامة مع مراعاة ما تختص به اللجان ذات الاختصاص القضائي. ومما سبق يتبين أن المنظم السعودي وبإقراره لنظام التحكيم، سمح للمستثمر الأجنبي باللجوء إلى هذه الوسيلة لفض النزاعات التي قد تنشأ بينه وبين شخص القانون العام المتمثل بالدولة أو إحدى مؤسساتها العامة، وهي وسيلة قانونية أثبتت نجاحها وقدرتها على حل النزاع بأقصر وقت ممكن دون اللجوء إلى القضاء الذي يأخذ وقتاً طويلاً وإجراءات كبيرة، لا تتناسب مع ظروف المستثمرين، وقد تتسبب في تعطيل الاستثمار والتسبب بخسارة كبيرة للمستثمر، وبذلك فإن استخدام هذا الأسلوب في فض النزاعات بين المستثمر والدولة يعطي دافعاً كبيراً وطمأنينة للمستثمر للقدوم إلى الدولة التي تتبع هذا الأسلوب في حل المنازعات واستثمار أمواله فيها.

المطلب السادس : ضمان الاستثمارات من المخاطر غير التجارية : إن نجاح الدول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لن يتحقق، ومن ثم لا يمكن الاستفادة من رأس المال الأجنبي، إلا من خلال تبديد شكوك ومخاوف المستثمرين بخصوص المخاطر غير التجارية التي قد تعيق استثماراتهم فيها؛ لذلك حرصت غالبية التشريعات على تضمين موادها القانونية العديد من الأحكام التي تهدف إلى توفير الحماية القانونية المطلوبة لهؤلاء المستثمرين، ومن ضمنها الحماية من المخاطر غير التجارية، والتي تشمل الحد من سلطات الدولة التي تتخذها الدول بطريقة تعسفية في إطار ممارستها لسيادتها التي ترهق كاهل المستثمر الأجنبي، إضافة إلى التأمين كوسيلة للحماية من هذا النوع من المخاطر، والحماية بواسطة التعويض في حال وقوع أضرار على استثماره، وهذا ما سوف نتطرق إليه تالياً.

([61]) المادة (18) والمادة (19).

([62]) قرار مجلس الوزراء رقم (241) الصادر في تاريخ (1407/10/26هـ) المتضمن نقل اختصاصات هيئة حسم المنازعات التجارية إلى ديوان المظالم، وقرار مجلس الوزراء رقم (4) الصادر في تاريخ (1423/11/17هـ) المتضمن تولي ديوان المظالم النظر في القضايا الناشئة من الأعمال التجارية بالتبعية.

الفرع الأول: مسؤولية الدولة كوسيلة للحماية من المخاطر غير التجارية : يجري إبرام عقود الاستثمار بين المستثمر الأجنبي وبين الدولة كشخص من أشخاص القانون العام، ومن خلال هذه العلاقة العقدية فإن مركز الدولة يتمتع ببعض الامتيازات في مواجهة المستثمر المتعاقد معها، ومصدر هذه الامتيازات نابع من مبدأ سيادة الدولة، وبخاصة إذا ما جرى تنفيذ هذا العقد في إطار النظام القانوني للدولة المضيفة، الأمر الذي يمنح الدولة صلاحية اتخاذ بعض الإجراءات من أجل الدفاع عن مصالح مواطنيها وتحقيق أهدافها التنموية، وحتى يتفادى المستثمر الأجنبي هذه الأخطار الناجمة عن ممارسة الدولة لسلطاتها، وضمان الحماية اللازمة، يحاول المستثمر الأجنبي عرض بعض الشروط، وهذه الشروط تتمثل في الآتي:

1. **مبدأ عدم الفسخ أو التعديل الانفرادي لعقد الاستثمار :** إن مسؤولية الدولة عن التزاماتها التعاقدية الناشئة عن عقد الاستثمار تُعدّ مسؤولية أخلاقية وليست مسؤولية قانونية؛ لأنه عندما تتعاقد الدولة مع أحد الأشخاص ذي الصبغة القانونية الخاصة سواء كانت طبيعية أو معنوية، فإن سيادتها لا تكون محلاً للتنازل، ومن ثم فإنها لا تتعاقد بعيداً عن سلطتها في اتخاذ أي إجراء مستقبلي بتعديل أو إلغاء العقد بإرادتها المنفردة [63]. وإذا كان العرف الدولي والقانوني قد استقر على مبدأ إعطاء الدولة الحق في نزع ملكية استثمار رأس المال الأجنبي المتواجد على أراضيها تحقيقاً لمبدأ سيادة الدولة، فهذا لا يعني أن حق الدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي يفلت من أي قيد؛ إذ تُلزم الدولة بقيامها بهذا الإجراء الالتزام باتباع إجراءات قانونية تنظمها القوانين الداخلية لهذه الدول [64]. وتشجيعاً وحماية للاستثمارات الأجنبية، تشدد الدول المستضيفة للاستثمار على موضوع المساواة في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، من حيث الحقوق والامتيازات، بمعنى أنه عند اتخاذ الدولة لإجراءات نزع الملكية أو المصادرة أو الاستيلاء أو غيرها من صور أخذ الملكية، فإنها تراعي مبدأ المساواة وعدم التمييز، وتمتنع عن اتخاذ أي إجراء على نحو يخل بهذا المبدأ [65]. وهذا ما أكد عليه المنظم السعودي عندما ساوى بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي بالمزايا والحوافز، بنصه في الفقرة (3) من المادة (5) من اللائحة

([63]) عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (2008)، ص(159).

([64]) هشام علي صادق، الحماية الدولية للمال الأجنبي، دار الفكر الجامعي للنشر، القاهرة، (2002)، ص(19).

([65]) شنتوفي عبد الحميد، شروط الاستقرار في عقود الاستثمار دراسة تطبيقية لبعض عقود الاستثمار الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تيزي وزو، الجزائر، (2009)، ص (70).

التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي على أنه: " تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية ".

2. **مبدأ الثبات التشريعي :** جرى تكريس مبدأ الثبات التشريعي في عقود الاستثمار الدولية، الذي يعدّ من المبادئ والحوافز التي تضمن للمستثمر الأجنبي الحماية في هذه العقود [66] ؛ حيث يتمسك المستثمر الأجنبي بإدراج شرط التجميد التشريعي لتفادي التعديلات في القانون الواجب التطبيق على العلاقة العقدية والتي تقوم بها الدول تحقيقاً لأهدافها الاقتصادية، بحيث يكون المستثمر الأجنبي على علم ودراية بالقواعد القانونية التي ستنظم علاقته مع الدولة المضيفة للاستثمار، الأمر الذي يسمح للمستثمر بضمان استمرارية مشروع الاستثمار ضمن الشروط التي أنجز فيها [67]. فالهدف من وضع شروط الثبات التشريعي يتمثل بتحفيز المستثمرين الأجانب لمباشرة مشروعاتهم الاقتصادية، ومن ثم الحفاظ على التوازن في العلاقة العقدية بين الدولة والمستثمر الأجنبي، وذلك من خلال تجميد الإطار التشريعي والتنظيمي الذي سيجري فيه تنفيذ هذا العقد وليس تجميد بنود الاتفاق، والحد من ممارسة الدولة لسلطاتها التشريعية [68].

3. **القانون الواجب التطبيق :** الأصل في أي عقد من العقود أن يكون خاضعا لقانون معين ينظمه، من شروط انعقاده ابتداء، وحتى تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات يحترمها كلا الطرفين بموجب هذا القانون. ولا يشذ اتفاق التحكيم التجاري الدولي عن هذا الأصل، وإن كان هناك من ينادي بوجوب عزله عن كل قانون وإسناده بكليته إلى إرادة المتعاقدين لتكون هي المصدر الوحيد للالتزام الذي يتضمنه [69]. والقانون الواجب التطبيق هنا هو القانون المتفق عليه بين أطراف النزاع، وهذا القانون هو عادة ذات القانون المطبق على العقد الأصلي الذي يتضمن شرط التحكيم [70]. وموضوع تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع يعد من أهم وأدق المواضيع المتعلقة بالفصل في الاتفاق التحكيمي، ويتقاطع في تحديد القانون الواجب التطبيق اتجاهان اثنان: الأول هو تطبيق قانون مقر التحكيم، والثاني

([66]) بشار محمد الأسعد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، (2006)، ص(162).

([67]) عيبوط محند علي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للنشر، الجزائر، (2013)، ص(302).

([68]) حفيظة السيد حداد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية تحديد ماهيتها والنظام القانوني لها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (2001)، ص(142).

([69]) شفيق محسن، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، د.ت، ص(210).

([70]) أحمد محمد عبد الصادق، المرجع العام في التحكيم المصري والعربي والدولي، ط1، دار القانون للإصدارات القانونية، (2014)، ص(87).

هو تطبيق قانون الإرادة [71]. ففي حالة التعبير عن الإرادة بشكل صريح، فهذا يكون بالاستناد إلى مبدأ أقرته معظم التشريعات الوطنية، وهو مبدأ حرية التعاقد، حيث يختار الأطراف القانون الذي يحقق لهم المصالح المشتركة، وأكدت هذا المبدأ اتفاقيات التحكيم الدولية [72]. وقد منح المنظم السعودي لأطراف الدعوى التحكيمية حرية في اختيار القانون واجب التطبيق؛ حيث نصت المادة (5) من نظام التحكيم على أنه: " إذا اتفق طرفا التحكيم على إخضاع العلاقة بينهما لأحكام أي وثيقة (عقد نموذجي، أو اتفاقية دولية أو غيرهما)، وجب العمل بأحكام هذه الوثيقة بما تشمله من أحكام خاصة بالتحكيم، وذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية" [73]. وجاء فيه أيضاً: "مع مراعاة عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام بالمملكة على هيئة التحكيم أثناء نظر النزاع الآتي:

أ. تطبيق القواعد التي يتفق عليها طرفا التحكيم على موضوع النزاع، وإذا اتفقا على تطبيق نظام دولة معينة اتبعت القواعد الموضوعية فيه دون القواعد الخاصة بتنازع القوانين، ما لم يتفق على غير ذلك.

ب. إذا لم يتفق طرفا التحكيم على القواعد النظامية واجبة التطبيق على موضوع النزاع طبقت هيئة التحكيم القواعد الموضوعية فى النظام الذي ترى أنه أكثر اتصالا بموضوع النزاع.

ج. يجب أن تراعي هيئة التحكيم عند الفصل فى موضوع النزاع شروط العقد محل النزاع، وتأخذ فى الاعتبار الأعراف الجارية فى نوع المعاملة، والعادات المتبعة، وما جرى عليه التعامل بين الطرفين" [74].

وإذا كان خضوع الإجراءات للقانون الذي يختاره الأطراف يتفق مع الطبيعة التعاقدية للتحكيم، فإن خضوعها لقانون دولة المحكمة أمر لم يتفق بشأنه الفقهاء؛ فأنصار الطبيعة التعاقدية للتحكيم يرون أن أساس خضوع الإجراءات لقانون محل التحكيم هو نتيجة لقاعدة أن التصرف يخضع لمحل إبرامه، أما أنصار الطبيعة القضائية فيرون أنها نتيجة لقاعدة خضوع

([71]) مصطفى الجمال وعبد العال عكاشة، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، (1998)، ص(304).

([72]) المادة (33) من اتفاقية اليونسترال.

([73]) المادة (5) من نظام التحكيم السعودي.

([74]) الفقرة (1) من المادة (38) من نظام التحكيم السعودي.

الإجراءات لقانون القاضي [75]. ومما سبق يتبينّ أن وجود نصوص قانونية تسمح للمستثمر باختيار وتحديد القانون الواجب التطبيق عند حدوث نزاع تعاقدي بينه وبين الدولة الحاضنة لاستثماره أو إحدى مؤسساتها، هو ضمانة حقيقية لحماية الاستثمارات الأجنية؛ حيث يشعر المستثمر أنه مكان تقدير وله أهمية، عندما يرى أن الدولة (الطرف الآخر) لا تفرض عليه قانونها أو تتجاهله عند حدوث نزاع تعاقدي، وهذا يعطيه حافزاً لاستثمار أمواله في مثل هذه الدول.

الفرع الثاني: التعويض كوسيلة للحماية من المخاطر غير التجارية : تُعدّ مسألة التعويض ذات أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر؛ كونها الأساس الذي جعله يستثمر أمواله بكل ثقة في الدولة المضيفة، فالتعويض من حيث المبدأ حق لاخلاف على مشروعيته، وذلك بسبب مبرراته وأسانيده القانونية التي ترفعه من درجة التصرفات غير المشروعة إلى التصرفات المشروعة [76]. وبما أن مسألة تقدير التعويض ذات أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، لذلك يعدّ حسن تقديره بالطريقة التي تضمن المصالح الاقتصادية والمالية للطرفين المتعاقدين من العناصر الجوهرية التي تسهم في زيادة نسبة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وقد أكد المنظم السعودي على مبدأ التعويض كوسيلة للحماية من المخاطر غير التجارية، بنصه في المادة (5) من نظام الاستثمار الأجنبي على أنه: " تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية، ومنها على سبيل المثال: عدم جواز مصادرة الاستثمارات كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها كلاً أو جزءا إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل". كما أكد المنظم السعودي على هذا المبدأ في المادة (11) من نظام الاستثمار الأجنبي عندما نص على أنه: " لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملـكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقا للأنظمة". ومما سبق يتضح أن وجود نظام عادل للتعويضات عن الخسائر التي تلحق بالمستثمرين، يعزز من ثقة المستثمر الأجنبي وتعزيز الطمأنينة لديه قبل اتخاذ قراره باستثمار أمواله داخل الأراضي السعودية، عندما يشعر أن التشريعات في الدولة المضيفة للاستثمار

---

(75) خالد محمد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، (2002)، ص(198).

(76) خالد محمد الجمعة، إنهاء الدولة المضيفة للإستثمار اتفاقية الاستثمار مع المستثمر الأجنبي (الطرق، المشروعية، الشروط)، مجلة الحقوق، العدد (3)، (1999)، ص(106).

تضمن له التعويض العادل، وعدم مصادرة استثماراته إلا بحكم قضائي، وهو ما يعزز مبدأ عدم الفسخ أو التعديل الانفرادي لعقد الاستثمار من قبل الدولة.

المبحث الثاني : نطاق الاستثمار الأجنبي من حيث المحل :

حدد المنظم السعودي عدداً من القواعد الخاصة بالاستثمار الأجنبي في بعض المشروعات، والتي تحتاج إلى إجراءات خاصة تنظم وتضبط الاستثمار فيها؛ نظراً للخصوصية التي تتمتع بها عن غيرها من المشروعات، ومنها مشروعات التعدين، والمشروعات الزراعية، ومشروعات المقاولات، بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات. والتي سنتطرق إليها بالتفصيل ضمن هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول : مشروعات التعدين : يعدّ الاستثمار في المجال المعدني أحد العوامل الاقتصادية المهمة لما يحققه من تنمية صناعية وسد حاجة محلية وتصديرية وإيجاد فرص عمل جديدة وجذب لرؤوس الأموال وإدخال تقنيات جديدة. وقد عرفت الفقرة (12) من المادة (1) من نظام الاستثمار التعديني السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/47) وتاريخ (1425/8/20 هـ)، التعدين بأنه "عملية استخراج الخامة أو التكوينات المعدنية أو الخامات المعدنية ذات الفائدة من الأرض بأي طريقة أو وسيلة معروفة في هذا المجال، بما في ذلك أي نشاط مباشر أو غير مباشر يكون ضرورياً لذلك". أما رخصة التعدين فقد عرفتها الفقرة (17) من المادة (1) من اللائحة التنفيذية لنظام التعدين السعودية بأنها: "الرخصة التي تصدر وفقاً للنظام وتخول حاملها الحق الإنفرادي في استثمار واستخراج واستغلال الخامات والمعادن المحددة بالرخصة، بما في ذلك أي نشاط مباشر أو غير مباشر لازم لتحقيق أغراض الرخصة، وتشمل رخصة تعدين، رخصة محجر مواد خام، رخصة منجم صغير، رخصة محجر مواد بناء. فيما جرى تعريف رخصة التعدين بأنها: "الرخصة التي تصدر وفقاً للنظام وتخول حاملها حق مزاولة أنشطة التعدين في الموقع المرخص لاستغلال المعادن من الصخور في الفئة الثالثة من المادة الثالثة من هذه اللائحة"[77]. ووفقاً للمادة (3) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار التعديني السعودية فقد جرى تحديد المعادن والصخور التي يسمح في الاستثمار فيها وتصنيفها إلى ثلاث فئات وهي:

- **الفئة الأولى: مواد البناء :** وتشمل جميع المواد المستخدمة في البناء وهي على سبيل المثال لا الحصر: الحصى والرمل غير المتماسك ومواد الردميات بجميع الأحجام والأشكال، الصخور بأنواعها والأحجار لإنتاج جميع أنواع الخرسانة والطوب بجميع الأحجام

([77]) الفقرة (16) من المادة (1) من اللائحة التنفيذية لنظام التعدين السعودية.

والأشكال والأنواع، أحجار وصخور الزينة المستخدمة كأحجار بناء وألواح مثل الجرانيت والرخام.

- **الفئة الثانية: مواد الخام :** وتشمل المعادن الصناعية ومواد الخام وهي على سبيل المثال لا الحصر: الإسبستوس، البارايت، البازلت والصخور البركانية، البوكسايت منخفض التركيز، الطباشير، الطين، اللاتريت، الشست، البنتونيت، الزيولايت، الدلوميت، الدياتوميت، الفلسبار، الفلورايت، الجارنت، الجرافيت، الجبس.

- **الفئة الثالثة: المعادن الفلزية والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والخامات المعدنية التي تحتاج إلى معالجة متقدمة وعمليات تركيز، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:**

  - المعادن النفيسة مثل: الذهب، الفضة، ومجموعة البلاتين.
  - معادن الأساس مثل: النحاس، الرصاص، الزنك.
  - معادن صناعة الفولاذ مثل: الحديد، النيكل، المنجنيز، الكروم.
  - العناصر النادرة مثل: مجموعة العناصر الأرضية النادرة، الزركون، الهافنيوم.
  - الأحجار الكريمة وشبه الكريمة مثل: الألماس والبريدوت.
  - الخامات المعدنية التي تحتاج إلى معالجة متقدمة وعمليات تركيز مثل: البوكسايت والفوسفات.

وقد منح المنظم السعودي العديد من الصكوك للمستثمر في قطاع التعدين، والمنصوص عليها في المادة (6) من نظام الاستثمار التعديني لسنة (1425هـ)، كتصريح الاستطلاع[78]، ورخصة الكشف[79]، وامتياز التعدين[80]، وامتياز التصنيع والنقل وغيرها، إلا أن المنظم

([78]) الاستطلاع: هو المسح الجيولوجي السريع للتعرف على المعادن والخامات بصفة عامة قبل البدء في المسح التفصيلي (الفقرة (23) من المادة (1) من نظام الاستثمار التعديني السعودي).

([79]) الكشف: نشاط تفصيلي يؤدي إلى الكشف عن رواسب طبيعية لخامات معدنية فلزية وغير فلزية ذات فائدة، بالطرق الجيولوجية، أو الجيوفيزيائية، أو الجيوكيميائية، والحفر بأنواعه، أو أي طريقة أخرى مناسبة، في أي موقع بغرض تحديد وجودها وامتدادها وكمياتها ونوعياتها وجدوى تعدينه (الفقرة (24) من المادة (1) من نظام الاستثمار التعديني السعودي).

السعودي كثيراً ما يعلق تجديد مدة الصك أو السماح بالانتقال منه إلى صك آخر بوفاء المستثمر بالالتزامات التي يفرضها عليه الصك الأول، فمثلاً يكون تصريح الاستطلاع لمدة لا تزيد على سنتين قابلة للتمديد أو التجديد، إذا قدم المستثمر ما يدل على مثابرته على النحو المطلوب[81]. ووفقاً للمادة (35) من نظام الاستثمار التعديني، يمنح للمستثمر رخصة الكشف، التي تخوله بمزاولة أي نشاط علمي وفني تفصيلي يؤدي إلى الكشف عن رواسب طبيعية لخامات معدنية وغير فلزية، كما تخوله الحقوق الانفرادية الآتية:

1. الكشف عن جميع المعادن المرخص له بها.
2. استخدام أي وسيلة عملية من وسائل الكشف للإنتاج التجاري.
3. إنشاء المعسكرات والمرافق لحفظ الآلات والمعدات اللازمة لأغراض الكشف.
4. استخدام الرمل والحصى والمواد المشابهة بحسب ما يكون ذلك مطلوباً لتحقيق أغراض الرخصة.
5. الحصول أثناء سريان مدة الرخصة على رخصة استغلال بالمنطقة المرخص له بالكشف فيها وفقاً لأحكام هذا النظام، شريطة أن يكون قد أوفى بجميع التزاماته وأثبت وجود معدن أو معادن يمكن استغلالها. ومن الأسباب المقبولة التي يمكن أن يتذرع بها المستثمر في مواجهة التزاماته هي القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ، فإذا أثبت ذلك فإنه يسهم في عدم إلغاء القرار الإداري بالترخيص أو منح عقد الامتياز، وهذا ما جاءت به المادة (28) من نظام الاستثمار التعديني السعودي؛ حيث نصت على أنه: "إذا منعت قوة قاهرة أو عاقت أو أخرت قيام المرخص له بأي من التزاماته في الوقت المحدد، فإن التعطيل أو التأخير الناتج عن ذلك لا يعد إهمالاً أو تقصيراً في العمل أو الأداء، ويجب أن تمدد الفترة التي كانت محددة للعمل الذي توقف أو تعطل لمدة لا تقل عن فترة القوة القاهرة، بعد موافقة الوزير على ذلك كتابة". أما بالنسبة للامتيازات التي منحها المنظم السعودي للمستثمرين في قطاع التعدين، فنجد أن من أبرزها إعفاء المعدات المستوردة المستخدمة في مشاريع التعدين من الرسوم الجمركية؛ حيث نصت المادة (52) من نظام الاستثمار التعديني السعودي على أنه: "يتمتع المرخص له بموجب هذا

([80]) التعدين: عملية استخراج الخامة أو التكوينات المعدنية أو الخامات المعدنية ذات الفائدة من الأرض بأي طريقة أو وسيلة معروفة في هذا المجال، بما في ذلك أي نشاط مباشر أو غير مباشر يكون ضرورياً لذلك (الفقرة (11) من المادة (1) من نظام الاستثمار التعديني السعودي).

([81]) المادة (31) من نظام الاستثمار التعديني السعودي.

النظام بالحوافز المقررة في أنظمة المملكة وعلى وجه الخصوص نظام ضريبة الدخل ونظام الاستثمار الأجنبي"، كما نصت المادة (53) من نظام الاستثمار التعديني السعودي على أنه: "تعفى المعدات المستوردة اللازمة لتنفيذ أي مشروع مرخص له بموجب هذا النظام، من الرسوم الجمركية بناء على بيانات وقوائم معتمدة ومصدقة من الوزارة".

المطلب الثاني: مشروعات المقاولات : يُعدّ قطاع المقاولات من القطاعات البارزة والهامة في مجال الاستثمارات، والتي تجذب العديد من المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في العديد من المشاريع، وفي المملكة العربية السعودية تم إنشاء الهيئة السعودية للمقاولين من خلال قرار مجلس الوزراء رقم (510) وتاريخ (1436/11/23 هـ) لتنظيم وتطوير قطاع المقاولات في المملكة، وتعزيزه، وبناء الكفاءات الإنتاجية المميزة، وإيجاد بيئة آمنة ذات جودة عالمية، كما تعمل الهيئة أيضاً على إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل والأزمات التي تواجه المستثمرين في مشاريع المقاولات بشكل عام، وتشجيع الابتكار وتعزيز عملية التواصل بين جميع الأطراف ذات العلاقة في القطاع[82].

ومن الجانب التشريعي والتنظيمي، فإن المقاول المرخص له بالعمل وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي يصنف حسب الإجراءات المعمول بها في تصنيف المقاول السعودي [83]. وقد حددت المادة (3) من لائحة نظام تصنيف المقاولين الصادرة بالقرار الوزاري رقم (22148) وتاريخ (1431/10/10هـ)، مجالات التصنيف ودرجاتها وحدودها المالية، والحد المالي الأعلى لقيمة المشروع الواحد الذي يمكن إسناده للمقاول دون تصنيف، وضمت مجالات التصنيف: المباني، الطرق، أعمال المياه والصرف الصحي، أعمال الكهرباء، وغيرها العديد من المجالات. ووفقاً للفقرة (1) من المادة (15) من نظام تصنيف المقاولين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18) وتاريخ (1427/3/20هـ)، فإن الشركات المرخص لها بالعمل وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي تصنف بحسب عناصر التصنيف الموجودة لديها، دون الاعتداد بعناصر التصنيف الخاصة بالشركاء، ولا يجوز الاعتداد بعناصر التصنيف الخاصة بالشريك الأجنبي، إلا إذا كان شريكاً متضامناً بالشركة، أو تعهد في عقد تأسيسها وفي طلب الترخيص لها بدعمها مالياً وفنياً وإدارياً، بما يضمن حسن أدائها ووفائها بالتزاماتها، وذلك وفقاً للشروط التي تحددها اللائحة. وإذا رغب

([82]) موقع الهيئة السعودية للمقاولين على الإنترنت http://sca.sa، (2018)، تاريخ الدخول (2018/10/26، 10 am)

([83]) المادة (14) من نظام تصنيف المقاولين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 18) وتاريخ(1427/3/20هـ).

الشريك السعودي والشريك الأجنبي في الشركة المرخص لها بالعمل وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي باعتبار عناصر التصنيف الخاصة بالشريك الأجنبي عند تصنيف الشركة المختلطة، وضمانا لتعهد الشريك الأجنبي الوفاء بتعهده المنصوص عليه في المادة الخامسة عشرة من النظام، يلزم توافر الشروط التالية [84] :

1. أن يكون الشريك الأجنبي مقاولاً مرخصاً له نظاماً في دولته الأصلية.
2. أن يقدم الشريك الأجنبي شهادة من بنك مقبول لدى مؤسسة النقد العربي السعودي تحدد مقدرته وسمعته المالية وتعامله التجاري.
3. أن يتضمن طلب الترخيص وعقد تأسيس الشركة التزام الشريك الأجنبي بدعم الشركة بالجهاز الفني والإداري المؤهل لضمان حسن أداء الشركة ووفائها بالتزاماتها.
4. أن يلتزم الشريك الأجنبي في عقد تأسيس الشركة وفي طلب الترخيص بتدريب الجهاز الفني والإداري السعودي في الشركة المرخص لها بالعمل وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي على الأعمال الفنية والتقنية المتوافرة لدى الشريك الأجنبي في المملكة أو خارجها.

وبهدف تشجيع الاستثمار في مشاريع المقاولات، أجاز المنظم السعودي للمقاول أن يتقدم بطلب تعويض للجنة التي يشكلها وزير المالية من مستشارين، لا يقل عددهم عن ثلاثة، من الوزارة والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بعد التنسيق مع تلك الجهات، ويكون من بينهم مستشار وخبير فني، ويرأس هذه اللجنة مستشار قانوني لا تقل مرتبته عن الثالثة عشرة أو ما يعادلها، وذلك بموجب الفقرة (أ) من المادة(78) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م58) وتاريخ (1427/9/4هـ)._حيث تتولى هذه اللجنة النظر في طلبات التعويض المقدمة من المقاولين والمتعهدين وتقوم اللجنة بسماع أقوال المتظلمين من المقاولين والمتعهدين ومن نسبت إليهم المخالفة ودفوعاتهم ووجهة نظر الجهة الحكومية في ذلك حضورياً أو كتابياً، وإذا ثبت لدى هذه اللجنة أحقية المقاول أو المتعهد، تصدر اللجنة قرارها في دفع التعويضات [85] .

([84]) المادة (14) من لائحة نظام تصنيف المقاولين الصادرة بالقرار الوزاري رقم (22148) وتاريخ (1431/10/10ه).

([85]) راجع الفقرات (ب/ج/د) من المادة (78) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م58) وتاريخ (1427/9/4هـ).

المطلب الثالث : المشروعات الاستثمارية الزراعية : حدد نظام توزيع الأراضي البور في المملكة العربية السعودية لسنة (1388هـ)، شروط اقتطاع هذه الأراضي للمواطنين والمستثمرين، وفتح المنظم السعودي على سبيل الاستثناء في المادة (3) من النظام نافذة لدخول المستثمرين الأجانب إلى هذا الميدان من الاستثمار، بنصه في المادة (1/3) من النظام على أنه "يعتبر مؤهلاً لاستغلال الأراضي البور من تتوافر فيه الشروط التالية :

1. أن يكون شخصاً سعودياً، ويجوز التجاوز عن الشرط بقرار من مجلس الوزراء
2. أن يكون متمتعاً بأهلية الأداء.
3. أن لا يكون سبق له أن حصل بموجب هذا النظام على أرض بما يثبت له حق الملكية فيه.

من نص المادة السابقة نجد أن المنظم السعودي قد حصر جهة اختصاص منح القرار بقطع الأراضي في مجلس الوزراء، تكريساً لمبدأ قصر النشاط الاقتصادي على المواطنين السعوديين، وقصر الاستثمار الأجنبي على المساحات الكبيرة التي يحتاج استثمارها إلى خبرات فنية قد لا تتوافر محلياً، وقرر للمستثمر حقوقاً على الأرض تتدرج في أهميتها وآثارها بحسب جديته، فجعله صاحب حق اختصاص خلال الفترة التجريبية، يصدر لصالحه في نهايتها قرار بحق الملكية بالأولوية على غيره. وقد قررت المادة (2/7) من نظام توزيع الأراضي البور على أنه: "يجب على من صدر لصالحه القرار استثمار الأرض خلال المدة المحددة فيه، وتعتبر الأرض مستثمرة زراعياً بري جزء منها لا يقل عن (25%) من مساحتها بما من شأنه الإنتاج الفعلي، وتعتبر مستثمرة حيوانياً إذا أثبت جدية الإنتاج الحيواني خلال المدة المحددة للاستثمار"[86]. كما قررت المادة (8) من نظام توزيع الأراضي البور أن تقوم وزارة الزراعة بالإشراف على الأراضي الموزعة من الناحية الفنية، وأن تراقب الجدية في أداء المستثمر، وتقوم بتنظيم حملات تفتيش كل ستة أشهر من خلال موظفيها المعينين في المنطقة، وجولات تفتيش سنوية أخرى يقوم بها مدير المنطقة الزراعية ومعه أحد الفنيين. مما سبق يتضح أن هذا النوع من الرقابة ضروري وهام لتحديد أداء المستثمر وجديته في استغلال الأرض واستثمارها، وفي حال ثبت عدم الجدية يجري اتخاذ الإجراء اللازم بسحب الأرض منه وإعطائها لمستثمر آخر أكثر جدية.

([86]) المادة (2/7) من نظام توزيع الأراضي البور لسنة (1388ه).

الفصل الثاني : الاستثمار وفقاً لرؤية 2030

تمهيد وتقسيم: منذ تأسيس المملكة العربية السعودية وهي تتبنى نهج التخطيط على كافة المستويات بهدف تعزيز التنمية وجذب الاستثمارات ومن ثم تطوير وتعزيز الاقتصاد الوطني، وقد توجت هذه الخطط بالرؤية الطموحة للمملكة 2030، التي قادها وأسس لها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، والتي تقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية، هي العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة، كما أنها تعتمد على ثلاثة محاور، هي المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح. فقد جاءت هذه الرؤية لتحقيق تطلعات المملكة العربية السعودية في تقوية وتعزيز اقتصادها الوطني، وتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات، دون الاعتماد على النفط كمصدر رئيس في اقتصاد الدولة. ولتحقيق أهداف هذه الرؤية كان لا بد من إعادة النظر في الأنظمة التشريعية المُنظَّمة للاستثمار داخل المملكة، والإجراءات الكفيلة بتعزيزه. ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى جوانب ومحاور رؤية المملكة 2030 المتعلقة تحديداً بتعزيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية في مبحث أول، وفي المبحث الثاني سيجري التعرف على مدى توافق رؤية 2030 مع الأنظمة واللوائح التنظيمية الخاصة بالاستثمار، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: جوانب ومحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 المتعلقة بتعزيز الاستثمار الأجنبي :

تقوم رؤية المملكة 2030 بشكل أساسي على ثلاثة مرتكزات أساسية، تتمثل بالعمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة، كما تعتمد في تحقيق أهدافها على ثلاثة محاور، هي المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح. ويندرج موضوع تعزيز الاستثمار والنهوض به ضمن محور الاقتصاد المزدهر، وقد حددت الرؤية عدداً من الإجراءات والبرامج الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، وفي مقدمتها تطوير صندوق الاستثمارات العامة ليصبح أكبر صندوق سيادي استثماري في العالم. ومن خلال هذا المبحث سيجري التعرف على الجوانب والمحاور الأساسية لرؤية المملكة 2030، إضافة إلى التطرق إلى ما يتعلق بموضوع الاستثمار ضمن هذه الرؤية، وذلك من خلال مطلبين، على النحو الآتي:

المطلب الأول: التعريف برؤية السعودية 2030: أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 في عام (2016م)، وهي تقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية، تتمثل بالعمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة، وتعتمد على ثلاثة محاور هي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح. وتكتسب رؤية السعودية 2030 أهميتها من كونها خارطة طريق واضحة المعالم جرى إعدادها لتسير بالمملكة في اتجاه مستقبل مشرق ومميز في كافة القطاعات التنموية بما يمكن كافة موارد الدولة البشرية والمادية في سنوات الرؤية القادمة من المضي وفق خطط مدروسة، تهدف إلى استنهاض همم أفراد المجتمع وتوجهها نحو مستقبل واعد. فقد خط صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ملامح مستقبل مزدهر، تتكاتف فيه كافة الجهود والامكانيات البشرية والمالية للنهوض بالمملكة لتصبح دولة متقدمة تسعى إلى تحقق الرفاه لمواطنيها، كما أسس من خلال رؤية السعودية 2030 قواعد راسخة لتحقيق طموحات وأحلام المواطنين السعوديين، بما شملته الرؤية من تنوع وفكر استراتيجي ملهم [87]. وتعتمد رؤية السعودية 2030 على ثلاثة محاور أساسية هي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل

([87]) Kinninmont, Jane, Vision 2030 and Saudi Arabia's Social Contract Austerity and Transformation, Research Paper, 2017, p. 3.

وتتّسق مع بعضها بهدف تحقيق الأهداف المنشودة وتعظيم الاستفادة المطلوبة، وهذه المحاور هي[88]:

المحور الأول: المجتمع الحيوي : يمثّل هذا المحور أساساً لتحقيق هذه الرؤية وتأسيس قاعدة صلبة للازدهار الاقتصادي، وهذا المحور ينبثق من إيمان المملكة بأهمية بناء مجتمع حيوي، يعيش أفراده وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين ومنظومتا رعاية صحية واجتماعية ممكّنة. كما أكدت الرؤية تحت هذا المحور على ضرورة السعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية في المشاريع المستقبلية، وذلك حرصا على الحفاظ على البيئة والمقدرات الطبيعية للمملكة.

المحور الثاني: الاقتصاد المزدهر : يركز هذا المحور على توفير الفرص للجميع، عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى، وينبثق هذا المحور من إيمان المملكة بتطوير أدواتها الاستثمارية؛ لإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين، والإيمان بدور التنافسية في رفع جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية، من خلال تركيز الجهود على عملية تخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في استقطاب أفضل الكفاءات العالميّة والاستثمارات النوعيّة، وصولاً إلى استغلال موقعنا الاستراتيجي الفريد.

المحور الثالث: الوطن الطموح : يرتكز هذا المحور من الرؤية على القطاع العام، ويتمثل برسم ملامح الحكومة الفاعلة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين الموارد والطاقات البشرية، وتهيئة البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديّات واستغلال الفرص.

وفيما يتعلق بالآلية التي يجري من خلالها تحقيق الرؤية، فقد تم وضع تصور واضح لهذه الرؤية من خلال القيام بتنفيذ عدد من البرامج التي أسهمت ومهدّت الطريق أمام الرؤية، مثل برنامج إعادة هيكلة الحكومة، برنامج الرؤى والتوجهات، برنامج تحقيق التوازن المالي، برنامج إدارة المشروعات، برنامج مراجعة الأنظمة، برنامج قياس الأداء. ولضمان تحقيق رؤية

([88]) موقع رؤية السعودية 2030 على شبكة الإنترنت http://vision2030.gov.sa/ar

المملكة 2030 جرى العمل على إطلاق مجموعة من البرامج التنفيذية والتي سيكون لها كبير الأثر في تحققها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامّة، برنامج رأس المال البشري، برنامج التحول الوطني، برنامج الشراكات الاستراتيجية، برنامج التوسع في التخصيص، برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي [89].

أما عن أبرز أهداف رؤية السعودية 2030، فتتمثل في الآتي [90]:

- رفع نسبة وصول المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من (40%) إلى (75%).
- تقليل نسبة البطالة في المملكة من (11.6%) إلى (7%).
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من (10%) إلى (50%) كحد أدنى، من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- تقدم الاقتصاد وتحقيقه لأحد المراكز الـ (15) الأولى عالمياً بدلاً من المرتبة (19).
- وصول المملكة إلى المرتبة (25) عالمياً بدلاً من المرتبة (49)، والأول إقليمياً في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
- زيادة نسبة إجمالي الناتج المحلي من (40%) إلى (65%) وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.
- وصول نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي إلى المعدل العالمي وهو (5.7%) بدلاً من (3.8%).
- تخطي المملكة للمركز (25) في مؤشر التنافسية العالمية وتحقيقها لأحد المراكز العشر الأولى.
- زيادة قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة ليصل إلى أكثر من 7 تريليون ريال بدلاً من (600) مليار ريـال.
- زيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج المحلي الإجمالي وتقدمها من نسبة (20%) إلى (35 %).

([89]) موقع رؤية السعودية 2030 على شبكة الإنترنت، مرجع سابق.
([90]) أهداف رؤية السعودية 2030، متوفرة على الموقع vision2030.gov.sa/ar/goals

- زيادة مشاركة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (5%) بدلاً من(1 %).
- التقدم في مؤشر الحكومات الإلكترونية وتخطي المركز (36) وتحقيق مركز ضمن المراكز الخمس الأولى.
- التقدم في مؤشر فاعلية الحكومة والحصول على المركز (20) بدلاً من المركز(80).

المطلب الثاني : الاستثمار في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 : الاستثمار الأجنبي المباشر أحد محاور رؤية السعودية 2030؛ حيث تم الإعلان عن نية المملكة مضاعفة حجم الاستثمارات المباشر خلال الـ (15) عاما القادمة ليصل إلى المعدل العالمي (7.5%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويأتي تعظيم قدرات المملكة العربية السعودية في مجال الاستثمار كأحد أهم محاور "رؤية المملكة 2030"، وبخاصة تطوير صندوق الاستثمارات العامة ليصبح أكبر صندوق سيادي استثماري في العالم، والهدف النهائي من كل هذا هو رفع إيرادات السعودية غير النفطية، شريطة ألا يكون صندوق الاستثمارات العامة منافسا للقطاع الخاص، بل سيكون محركاً فاعلاً لإطلاق بعض القطاعات الاستراتيجية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ومن أجل هذا سيجري الدخول في شراكات طويلة الأمد مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل التبادل التجاري ونقل المعرفة[91].

فعندما أطلقت السعودية "رؤية المملكة 2030"، وضعت موضوع الاستثمارات سواء كانت المحلية أم الأجنبية ضمن أولوياتها، وبات الاستثمار محوراً رئيسيا لا يعزز "الرؤية" فحسب، بل يكون أداة فاعلة في عملية التحول الاقتصادي، التي تستند أساسا إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فالفرص السعودية متاحة لكل من يرغب في الاستثمار ضمن الأطر الاستثمارية الجديدة، فقد عرضت الحكومات أشكالا من التعاون الاقتصادي الذي يصب في نطاق تنفيذ "رؤية المملكة 2030"، فاندفاع الجهات الاستثمارية الأجنبية الكبرى والمتوسطة نحو السوق

(91) برنامج صندوق الاستثمارات العامة/ رؤية 2030، https://vision2030.gov.sa/ar/pifprogram

السعودية، يصب في الاستراتيجية العامة للمملكة، وفق منهجية ضامنة لكل الأطراف الاستثمارية، ويسهم أكثر فأكثر في تحقيق "الرؤية" أهدافها وغاياتها[92].

وفي هذا السياق، نجد أن محور "اقتصاد مزدهر" كأحد محاور رؤية السعودية 2030، قد تضمن عدد من الأهداف الفرعية في مجال الاستثمارات، وهي:

- توفير فرص مثمرة للجميع من شركات كبرى وصغرى ورواد أعمال عبر ربط مخرجات التعليم باحتياج سوق العمل.
- إيجاد الفرص للقطاعات الاقتصادية المتنوعة وفرص العمل المجزية والمناسبة عبر تطوير الأدوات الاستثمارية.
- رفع جودة الخدمات التنموية والاقتصادية المقدمة للجميع عبر تخصيص الخدمات الحكومية.
- تطوير بيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمارات والخبرات الدولية والعالمية.

إضافة لذلك فإنه ولغايات تحقيق رؤية 2030 وبخاصة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد أطلقت المملكة عدداً من البرامج التنفيذية، من أبرزها برنامج صندوق الاستثمارات العامة، الذي يهدف إلى بلورة الغايات الوطنية في حقول الاستثمار داخلياً وخارجياً، حيث يسعى البرنامج لجعل الصندوق من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، فضلاً عن تأسيس شراكات اقتصادية وطيدة تسهم في تعميق أثر ودور المملكة في المشهد الإقليمي والعالمي[93]. أما عن أبرز الخطوات العملية التي قامت بها المملكة العربية السعودية في سبيل تحقيق رؤية 2030، فهو عقد مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار" بتاريخ (23 أكتوبر 2018) في مدينة الرياض، وقد تمثل الهدف من المؤتمر في تسليط الضوء على تنويع الاقتصاد، وإظهار جهود التحديث في المملكة، في إطار رؤية السعودية 2030. وقد انتهى المؤتمر بتوقيع عدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية مع عدد من الدول والمؤسسات والشركات، بقيمة بلغت حوالي (200) مليار ريـال، أي ما يعادل (50) مليار دولار أمريكي،

([92]) الاستثمار الأجنبي والقيمة الوطنية المضافة، مقالة منشورة على الموقع http://www.aleqt.com تاريخ 20 يونيو 2017.

([93]) برنامج صندوق الاستثمارات العامة السعودي، مرجع سابق.

وذلك في إطار "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" [94]. ومن بين هذه الاتفاقيات، الاتفاقات الضخمة التي وقّعتها وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، ومن بينها اتفاق للاستثمار في إنشاء مجمع للبتروكيميائيات في جازان، مع شركة بان آسيا الصينية؛ ويستهدف المشروع إنتاج (1.25) مليون طن من مادة" PTA حمض التريفثاليك المنقى" و(500) ألف طن من مادة" PET البولي إيثلين"، حيث سيقوم المشروع بتصدير (60-70%) من إنتاجه، مما يشكل مساهمة إيجابية في الناتج المحلي. كما تم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مصهر للنحاس والزنك والرصاص، في مدينة رأس الخير، بالتعاون مع شركة ترافيقورا السنغافورية، وشركة التعدين الحديثة، يهدف المشروع لإنتاج (400) ألف طن من النحاس، و(200) ألف طن من الزنك، و(55) ألف طن من الرصاص، وغيرها من المعادن النقية كالذهب والفضة، حيث سيكون هذا المشروع أول مصهر للنحاس في دول مجلس التعاون، كما يسهم المشروع في دعم الطلب المتزايد على هذه المعادن الرئيسية. هذا إضافة إلى مذكرة تفاهم للاستثمار المشترك في المملكة والصين، مع شركة نورنكو الصينية . وفي مجال النقل، قامت هيئة النقل العام السعودية بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة سي سي إي سي سي (CCECC) الصينية لتنفيذ مشروع الجسر البري الذي يربط سواحل المملكة الغربية بسواحلها الشرقية عن طريق المرور بالخط الحديدي القائم بين الرياض والدمام، ومن المتوقع أن تتجاوز قيمة الاستثمار في هذا المشروع الضخم مبلغ (10.6) مليار دولار. إضافة إلى اتفاق يهدف إلى تصنيع عربات الشحن للخطوط الحديدية في المملكة بين الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار) وشركة جرين برايز (Greenbrier) الأميركية، وتوقيع اتفاقية أخرى من قبل صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية من جهة والتحالف الإسباني من جهة أخرى للبدء بالمرحلة الثانية من تطوير مشروع قطار الحرمين السريع. وفيما يخص الصناعات التحويلية وقعت الوزارة اتفاقاً إطارياً للاستثمار في مصنعين للصناعات التحويلية في مدينة

([94]) برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية هو أحد أبرز برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، وينفذ أكثر من (300) مبادرة، ويعمل على تطوير (11) صناعة منها صناعة السيارات والصناعات العسكرية والطبية والاستزراع المائي والسمكي، وكلها تستهدف رفع صادرات المملكة لتصبح (50%) منها صادرات غير نفطية. كما أن استراتيجية البرنامج تهدف إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، وذلك عبر التركيز على أربعة قطاعات حيوية (الصناعة، التعدين، الطاقة، الخدمات اللوجستية)، حيث يستهدف البرنامج الإسهام في الناتج المحلي بتريليون ومئتي مليار ريال سعودي، وتوفير (1.6) مليون وظيفة، إضافةً إلى جذب استثمارات ذات عوائد مجزية متوقعة تُقدّر بتريليون و(600) مليار ريال سعودي بحلول عام 2030.

الجبيل الصناعية، مع شركة فلكسجن، لتطوير فرص استثمارية في مجال صناعة المطاط، وإنشاء مصنع للكيميائيات مع شركة هاليبيرتون الأميركية، الذي سيجري بناؤه في مجمع "بلاسكيم" في الجبيل. كما تم توقيع اتفاقاً استثماري إطاري لإنشاء وحدة مرافق خدمية مركزية مستدامة في مجمع الصناعات الكيميائية والتحويلية (بلاسكيم) في الجبيل، مع شركة فيوليا الفرنسية، وهذه الاتفاقية توفر حلولا بعيدة المدى لإدارة المرافق الخدمية.كذلك وقعت شركة أرامكو السعودية (15) مذكرة تفاهم وتعاون تجاري بنحو (34) مليار دولار، على هامش مبادرة مستقبل الاستثمار.وشملت الاتفاقيات العديد من الشركات العالمية، أبرزها شركتا توتال الفرنسية، وشمبلجير، وذلك لإنشاء مجمع أميرال للبتروكيماويات، ومشروع للتجزئة، وآخر للصناعات الثقيلة.

المبحث الثاني : مدى توافق رؤية 2030 مع الأنظمة واللوائح التنظيمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي :

إن الرهان على نجاح الاستثمار الأجنبي ودوره المستقبلي في دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني السعودي، وتحقيقه لأهداف رؤية المملكة 2030 ينطلق من وجود بيئة تشريعية وتنظيمية متطورة قادرة على حماية تلك الاستثمارات، وحماية السوق المحلي من التعاملات التجارية غير العادلة، وكذلك وجود محاكم تجارية تتسم إجراءات التقاضي فيها بالسرعة والمرونة بما لا يؤثر على سير أعمال تلك الشركات، فالمستثمر الأجنبي يولي اهتماما كبيرا للبيئة القانونية والأنظمة الحاكمة لنشاطه، ويبني عليها العديد من قراراته الاستثمارية التي منها الدخول في شراكات تجارية واقتصادية، ومتى توفرات البيئة القانونية والتشريعية التي تواكب الانفتاح العالمي والاقتصادي، وبما لا يتعارض مع مصالح المملكة، فإن الرهان على الاستثمار الأجنبي سيكون ناجحا، وستكون أداة لترويج الاستثمار الأجنبي، ومن ثم نجاح رؤية 2030 في تحقيق أهدافها، ومن ثم فإنه وبدون تطوير البيئة القانونية سيكون التردد السمة الأبرز للمستثمرين مهما كانت الجهود كبيرة في الترويج للاستثمار واستقطابه. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مدى توافق رؤية 2030 مع الأنظمة واللوائح التنظيمية الخاصة بالاستثمار، من خلال مطلبين اثنين على النحو الآتي:

المطلب الأول: الأنظمة واللوائح التي تم استحداثها أو تعديلها لدعم تحقيق أهداف رؤية 2030 في مجال جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

نظراً لوجود العديد من الأنظمة القانونية القديمة والتي تحتاج التحديث والتطوير لمواكبة المستجدات والتغيرات في البيئة الخارجية، نجد أن رؤية المملكة 2030 استحدثت مشروعاً لمراجعة الأنظمة القائمة وسن أنظمة جديدة، وذلك لإيمان القائمين على هذه الرؤية بأن صناعة التنمية الحقيقية لن تتحقق ما لم تكن هناك تشريعات حديثة ومرنة، فالتشريعات والأنظمة متطلب أساسي قبل البدء في تنفيذ المبادرات الجديدة [95] . فما تشهده المملكة من تطورات متلاحقة ومتسارعة في مجال تطوير البيئة الاستثمارية من خلال مراجعة الأنظمة القانونية والإجراءات القائمة والعمل على تحديثها، يأتي في سياق الحراك الكبير الذي أوجدته رؤية 2030، التي وضعت المملكة على خريطة الاستثمار الدولية كوجهة استثمارية رائدة عالميّاً،

([95]) الحارثي، محمد فهد (2016)، مقالة بعنوان "هل الرؤية السعودية 2030 واقعية؟"، منشورة على الموقع https://www.albayan.ae تاريخ الدخول: (2018/11/10، pm10)

وهذا ما أكد عليه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بقوله: "سنزيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسنواصل تسهيل تدفق استثمارات القطاع الخاص ونرفع مستوى التنافسية، وسنهيئ القدرات اللازمة لرفع مستوى الخدمات المقدّمة، وسننسّق مع السلطات التشريعية لتعديل الأنظمة ذات العلاقة"[96].فلو تم مقارنة نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية مع بعض أنظمة الدول المجاورة التي يتم الثناء دائما على سهولة وجاذبية أنظمتها الاستثمارية، لوجدنا أن هناك العديد من البنود التي تجعل النظام السعودي للاستثمار أكثر جاذبية، ومنها على سبيل المثال إمكانية التملك الكامل للمستثمر الأجنبي في معظم الأنشطة، بينما تشترط أنظمة تلك الدول وجود شريك محلي وبنسبة عالية. وفي نظام الاستثمار الأجنبي السعودي لا توجد حدود دنيا لرأسمال الشركات ذات المسؤولية المحدودة، كما لا توجد قيود على نقل وتعديل حصص الملكية مع الاستفادة من برامج للتمويل والقروض الميسرة في المجالين الصناعي والعقاري، وفي مجال التوظيف تترك الحرية كاملة للمستثمر الأجنبي لتعيين المديرين ولتشجيع تعيين السعوديين الذين يتحمل صندوق تنمية الموارد البشرية نصف رواتبهم خلال فترة التأسيس لمشروعات المستثمر الأجنبي. ومن عوامل الجذب للاستثمارات الاستفادة من الأسعار التشجيعية للطاقة والماء والكهرباء والحصول على التراخيص بسهولة عبر نافذة واحدة في الهيئة العامة للاستثمار، وإعطاء التراخيص لفترة طويلة تتجاوز خمس سنوات، وهو ما يجعل العمل والتخطيط مستقرا، ومن خلال هذه البنود الجاذبة في نظام الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى مرونة منح التأشيرات للمستثمرين ومن تحتاج أعمالهم إلى استقدامهم سواء للزيارة أو الإقامة للعمل نتوقع زيادة تدفق الاستثمارات خلال سنوات "رؤية 2030" من جميع الدول وبخاصة الولايات المتحدة التي تدرك أهمية السوق السعودية كسوق مستقرة وكبيرة وذات قوة شرائية عالية[97].ومع ذلك فالحاجة ماسة لتعديل الأنظمة واللوائح الخاصة بجذب الاستثمارات الأجنبية لتتماشى مع المستجدات التي أحدثتها رؤية المملكة 2030.فنظراً لأهمية التشريعات بتيسير ممارسة الأعمال وخفض كلفة الإجراءات وتوفير المرونة والشفافية والاستقرار للمنشآت التجارية بشكل عام، وتوفير البيئة المحفزة لتوسيع الاستثمارات وضخ المزيد من المشاريع الاستثمارية التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، فإن الجهات الرسمية المعنية بالاستثمار الأجنبي والوطني داخل المملكة، كوزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للاستثمار تقوم

([96]) موقع رؤية السعودية 2030 على شبكة الإنترنت، مرجع سابق.

([97]) الشدي، علي، مزايا جاذبة في نظام الاستثمار السعودي، مقال منشور على الموقع http://www.aleqt.com تاريخ (20 مايو 2017). تاريخ الدخول: (2018/11/11 pm5)

بمراجعة شاملة للأنظمة واللوائح المنظمة للتجارة والاستثمار؛ لتوفير بيئة محفزة للأنشطة الاقتصادية وفق أفضل الممارسات، تعالج التحديات القائمة وتفتح آفاقاً أوسع للأنشطة الاقتصادية تكون مواكبة لرؤية المملكة 2030. وسنتطرق هنا إلى بعض التعديلات التي جرت على أبرز الأنظمة واللوائح الخاصة بالاستثمار تماشياً مع تحقيق رؤية المملكة2030.

1. **تعديل نظام سجل الشركات السعودي رقم (م/1) وتاريخ (1416/2/21ه) :** تم إجراء تعديلات جديدة على بنود نظام السجل التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (1416/2/21هـ)، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/80) وتاريخ (1439/7/25هـ) بهدف تعزيز تنافسية المملكة في مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال المعد من البنك الدولي (مؤشر بدء النشاط ومؤشر حماية أقلية المستثمرين)، وبما يعزز بلوغ أهداف رؤية المملكة 2030 في الانتقال إلى المراكز العشر الأولى في مؤشر التنافسية العالمي، وكذلك لمواكبة المستجدات الدولية وأفضل الممارسات لتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة[98]. ويهدف تعديل نظام السجل التجاري إلى ضمان قيد جميع المنشآت التجارية، أياً كان رأس مالها أو شكلها القانوني في السجل التجاري، للظهور في السوق، وتوفير بيئة تجارية منظمة على نحو يمكن الجهات التنظيمية من معرفة حجم السوق وعدد المنشآت التجارية وأنشطتها، بما يحسن من كفاءة اتخاذ القرارات التنظيمية[99].

2. **تعديل نظام الشركات السعودي رقم (م/3) وتاريخ (1437/1/28هـ) :** وكذلك تم أجراء تعديلات جديدة على بعض بنود نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) وتاريخ (1437/1/28هـ)، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ (1439/7/25هـ) بهدف تعزيز تنافسية المملكة في مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال المعد من البنك الدولي (مؤشر بدء النشاط ومؤشر حماية أقلية المستثمرين)، وبما يعزز بلوغ أهداف رؤية المملكة 2030 في الانتقال إلى المراكز العشر الأولى في مؤشر التنافسية العالمي، وكذلك لمواكبة

([98]) موقع وزارة التجارة والاستثمار السعودية https://mci.gov.sa ،(2018).

([99]) تم تعديل المادتين (2) و (3) من نظام السجل التجاري على النحو الآتي:

أ. تعديل المادة (2) لتكون بالنص الآتي: "يجب على كل تاجر أن يتقدم بطلب لقيد اسمه في السجل التجاري الذي يقع في دائرته محله التجاري سواء أكان مركزاً رئيسياً، أم فرعاً، أم وكالة".

ب. تعديل المادة (3) لتكون بالنص الآتي: "1- تقييد الشركات التي تؤسس في المملكة في السجل التجاري وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية. 2- يجب التقدم بطلب قيد أي فرع للشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إنشائه، ويجب أن ترفق بالطلب صورة عن عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساس إن وجد".

المستجدات الدولية وأفضل الممارسات لتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة[100]. وتهدف هذه التعديلات إلى تيسير إجراءات بدء النشاط التجاري عبر اتباع حلول إلكترونية آمنة وميسرة تضعها وزارة التجارة والاستثمار؛ مما ينعكس إيجاباً على ترتيب المملكة في مؤشر ممارسة الأعمال. كما تهدف التعديلات المقترحة إلى زيادة حماية أقلية المساهمين، وتحسين مستوى ثقتهم في الشركات، وتعزيز حقوقهم، ووضع ضمانات الحوكمة اللازمة؛ لتشجيعهم على تقديم الدعم المالي والاستثمار، وطمأنتهم بأن استثماراتهم وأموالهم ستكون آمنة وتحظى بالحماية النظامية، وهذا بدوره يؤدي إلى تنمية الشركات بزيادة مصادر التمويل. ومن أبرز التعديلات تنظيم تعاقد أو تعامل الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة بطريقة عملية، بحيث يكون لوزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية الحق في وضع الضوابط اللازمة لضمان مراعاة مصالح الشركة والمساهمين. وجاءت التعديلات أيضاً لتؤكد على حق الشفعة للشريك في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وكذلك إعطاء الشركاء الذين يملكون ما نسبته (10%) من رأس مال الشركة الحق في الدعوة لجمعية الشركاء [101].

3. **<u>تعديل لائحة حوكمة الشركات لسنة (1438هـ-2017م) :</u>** جرى تحديث لائحة حوكمة الشركات السعودية لتتوافق مع نظام الشركات، وقد أخذت هيئة السوق المالية في الاعتبار أثناء إعداد اللائحة أفضل الممارسات العالمية المتبعة بما يتواءم مع طبيعة السوق المالية السعودية، وهذه اللائحة تبني القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركة لضمان الالتزام بأفضل ممارسات حوكمة الشركات التي تكفل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، بما يتوافق ويتلاءم مع تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 فيما يتعلق بتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة [102]. وتهدف هذه اللائحة إلى وضع إطار قانوني فعال لحوكمة الشركات، وتهدف بصفة خاصة إلى ما يلي [103]:

([100]) موقع وزارة التجارة والاستثمار السعودية https://mci.gov.sa،(2018).

([101]) جاء تعديل الفقرة رقم (3) من المادة (167) لتكون بالنص التالي: "3- تجوز دعوة الجمعية في كل وقت بناء على طلب المديرين أو مجلس الرقابة أو مراجع الحسابات أو أي شريك أو أكثر يمثلون ما نسبته عشرة في المائة من رأس المال على الأقل".

([102]) الفقرة (أ) من المادة (2) من لائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (8-16-2017) وتاريخ (1438/5/16هـ) الموافق (2017/2/13) بناء على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) وتاريخ (1437/1/28) المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم(3-45-2018) وتاريخ (1439/8/7هـ) الموافق(2018/4/23م).

([103]) المادة (3) من لائحة حوكمة الشركات السعودية.

- تفعيل دور المساهمين في الشركة وتيسير ممارسة حقوقهم.
- بيان اختصاصات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولياتهما.
- تفعيل دور مجلس الإدارة واللجان وتطوير كفاءتها لتعزيز آليات اتخاذ القرار في الشركة.
- تحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة في السوق المالية وتعاملاتها وبيئة الأعمال وتعزيز الإفصاح فيها.
- توفير أدوات فعالة ومتوازنة للتعامل مع حالات تعارض المصالح.
- تعزيز آليات الرقابة والمساءلة للعاملين في الشركة.
- وضع الإطار العام للتعامل مع أصحاب المصالح ومراعاة حقوقهم.
- زيادة كفاءة الإشراف على الشركات وتوفير الأدوات اللازمة لذلك.
- توعية الشركات بمفهوم السلوك المهني وحثها على تبنيه وتطويره بما يلائم طبيعتها.

مما سبق يبدو أن لائحة حوكمة الشركات السعودية الجديدة لها دور فاعل ومؤثر في إيجاد التفاعل مع كافة الأنظمة والتشريعات الوطنية التي تعمل في إطارها هذه الشركات، وتتكامل معها لتحقيق أغراضها بكفاءة وفاعلية، فدورها لايقتصر على الفوائد التي تحققها الحوكمة على الشركات فحسب، بل تتجاوزها إلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، بالنظر إلى دور استمرارية ونمو الشركات وفق قواعد الحوكمة في دفع عجلة الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع رؤية المملكة 2030.

4. **إقرار مشروع نظام التجارة الإلكترونية :** تماشياً مع أهداف رؤية المملكة 2030 فيما يتعلق بالتركيز على الاستثمارات الرقمية، وفتح المجال بشكل أكبر للتجارة الإلكترونية والتبادلات المالية عبر الإنترنت، جرى إقرار مشروع نظام التجارة الإلكترونية السعودي، الذي يتكون من (28) مادة، تتعلق بتنظيم المسائل المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، سواء فيما يخص موفر الخدمة أو المستهلك، وما يتعلق ببياناته الشخصية الإلكترونية، وكذلك الأحكام المتعلقة بالعقد الإلكتروني والمحلات الإلكترونية وجهات توثيقها، إضافة إلى المسائل المتعلقة بالشراء عن

طريق المنصات الإلكترونية وضوابطها وتنظيمها وما يتعلق بحقوق المستهلك عند التعاقد أو الشراء. ويهدف مشروع النظام إلى تحقيق الآتي [104]:

أولاً: تعزيز الثقة في صحة معاملات التجارة الإلكترونية وسلامتها.

ثانيًا: توفير الحماية اللازمة للمستهلك من الغش أو الخداع أو التضليل.

ثالثاً: دعم وتطوير التجارة الإلكترونية.

5. <u>إقرار الضوابط اللازمة للترخيص للشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع تجارة الجملة والتجزئة</u> : في سياق تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتنفيذ الفعال والسريع لمبادرات التحول الوطني 2020، المتعلقة بالاستثمار من خلال جذب تجار التجزئة الإقليميين والدوليين، وتخفيف القيود المتعلقة بالملكية والاستثمار الأجنبي لجذب العلامات التجارية الإقليمية والعالمية، بما يسهم في إيجاد فرص العمل للمواطنين في هذا القطاع، أقر مجلس الوزراء السعودي عدداً من الضوابط اللازمة للترخيص للشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وبحسب قرار مجلس الوزراء فإن شروط استقبال الاستثمارات في المملكة تتمثل في الآتي:

1. أن تكون الشركة عاملة في ثلاثة أسواق دولية، وبرأسمال لا يقل عن (30) مليون ريال (8مليون دولار) عند التأسيس.
2. التزام الشركة بنسب توظيف السعوديين وفقا لما تحدده وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
3. التزام الشركة باستثمار مبلغ لا يقل عن (200) مليون ريال سعودي (يحتسب ضمنها رأس المال النقدي للشركة)، على مدى السنوات الخمس الأولى.
4. وضع وتنفيذ خطة لتدريب نسب محددة من السعوديين، وتوليهم وظائف قيادية وضمان استمرارها.

المطلب الثاني : متطلبات تعديل نظام الاستثمار الأجنبي ليتلاءم مع أهداف رؤية 2030 : يعدّ نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (1421/1/5هـ)، الإطار التشريعي الذي ينظم ويَحكُم الاستثمارات الأجنبية المقامة على أرض المملكة، ويتشكل هذا النظام من مجموعة من القواعد القانونية التي تخاطب

([104]) المادة (2) من مشروع نظام التجارة الالكترونية السعودي، المنشور على موقع وزارة التجارة والاستثمار https://mci.gov.sa.

مجموعة من الأشخاص لا يتمتعون بالجنسية السعودية والذين يسعون لاستثمار أموالهم وخبراتهم الفنية في مشروعات معينة وفق هذا النظام. وقد ذكرنا سابقاً أن نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة، منح العديد من الحوافز والتسهيلات للاستثمار الأجنبي، بهدف تحقيق عناصر الجذب لهذه الاستثمارات بما يتناسب مع المصالح العليا للدولة، ويحقق التنمية الاقتصادية المنشودة، وتتضمن هذه الحوافز إعفاءات ضريبية على منتجات المستثمرين، إضافة إلى إعفاءات من الرسوم الجمركية على واردات شركات الاستثمار من الأجهزة ومواد الإنتاج وصادراتها من السلع المنتجة، إضافة إلى تحقيق الحماية الجمركية، كذلك اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الاستثمارات من المخاطر غير التجارية. هذا بالإضافة إلى وضع العديد من القواعد الخاصة بالاستثمار الأجنبي في بعض المشروعات، ومنها مشروعات التعدين، والمشروعات الزراعية، ومشروعات المقاولات، بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات.وما يميز نظام الاستثمار الأجنبي السعودي هو تمتعه بالمرونة؛ حيث أجاز النظام لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار سلطة وصلاحية إعادة النظر في هذه الضوابط بصورة دورية أو عندما تقتضي الحاجة بما يتوافق مع المصلحة العامة للدولة، وذلك من خلال إضافة ضوابط جديدة قد تقتضيها التطورات والمستجدات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، وانضمام المملكة للمعاهدات والاتفاقيات الجديدة في هذا المجال، وإن كان النظام قد اشترط ذلك كأساس لمنح الترخيص بالاستثمار الأجنبي في المملكة، إلا أنه أضاف ضوابط أخرى على عاتق المستثمر؛ حيث نصت المادة (16) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي على أنه: **"**يتعيّن على المُستَثْمِر المُرخّص له الشروع بالإجراءات والخطوات التنفيذيّة اللازمة لممارسة النشاط وفقاً للجدول الزمني المُقدّم من قبله للهيئة، وعلى الهيئة إذا أبدى المُستَثمِر أسباباً معقولة حالت دون اتخاذ الإجراءات التنفيذيّة لممارسة النشاط تمديد الفترة المحدّدة بهذا الجدول لمُدّة أو مُدّد لا تتجاوز السنة في مجموعها، ولا يجوز تمديد هذه المُهلة لأكثر من سنة إلا بقرار من المجلس **".** كذلك أكد النظام على الالتزام بالشروط والأغراض الأساسية الصادر بها الترخيص، وكذلك الالتزام بإتباع نظام محاسبي معتمد لمنشآتهم وميزانية معتمدة من أحد مكاتب المحاسبة المرخص لها، وتقديم كل ما تطلبه الهيئة من إحصاءات وبيانات عنها [105]. غير أن المطلع على بنود نظام الاستثمار الأجنبي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (١٤٢١/١/٥هـ) ولائحته التنفيذية، والمطلع على محاور وأهداف رؤية المملكة

([105]) الفقرات (18 و19) **من** المادة (6) من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي.

العربية السعودية 2030، يجد أنه من الضروري إجراء تعديلات على بعض بنود نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية، لتتلاءم وتنسجم مع طموحات وأهداف رؤية 2030. حيث أرى إجراء بعض التعديلات نظراً للآتي:

- أن كثرة إلغاء التراخيص الاستثمارية الممنوحة للمستثمرين يدل على أن هناك نقصاً في الكفاءات المهنية المختصة في مسألة التشريع الاستثماري والإلمام بأهمية العملية الاستثمارية ودورها في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يتطلب معها تحديث نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بشروط وإجراءات منح الترخيص.
- ظهور مجالات للاستثمار جديدة لم يتطرق إليها المنظم السعودي في النظام الحالي، وبخاصة في مجالات التجارة الإلكترونية والترفيه، ما يتطلب إضافة هذه المشاريع إلى قائمة المشاريع المسموح للمستثمر الأجنبي الاستثمار بها.
- تقليص الأنشطة المستثناة من نظام الاستثمار والتي قد تحتاج إليها متطلبات التنمية الاقتصادية، وتعطي المجال لفتح آفاق الاستثمارات الأجنبية بشكل أوسع، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز وتطوير الاقتصاد الوطني، وإيجاد فرص عمل جديدة.
- الحد من التراخيص الممنوحة لمشروعات صغيرة وهامشية، لا تعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بقدر ما يمكن اعتبارها استثمارات وهمية أو مزاحمة للمشروعات الوطنية لا تتمكن من تحقيق الهدف منها سوى بقدر محدود، مما يؤكد على ضرورة الحاجة إلى إعادة توجيهها بالمسارات السليمة، ومن ثم استقطاب الشركات الكبرى المالكة لرأس المال الكبير والتقنيات المتطورة التي تؤثر في الاقتصاد الوطني بإيجاد فرص عمل أكبر، وهذا يتطلب إجراء بعض التعديلات على نظام الاستثمار من حيث زيادة الحد الأدنى لرأس المال الأجنبي الذي يرغب بالاستثمار في المملكة.
- توفير خارطة استثمارية واضحة لأهم المشروعات المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والوطني والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها، وذلك ضمن اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسة المراد الاستثمار فيها وتنميتها.

الخاتمة

الاستنتاجات:

1. توصلت الدراسة إلى أن الأجهزة المختصة في المملكة العربية السعودية سعت إلى توفير المناخ الملائم والجاذب للاستثمارات الأجنبية في كافة المجالات، وجرى اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي للدولة، من أبرزها إصدار عدد من الأنظمة واللوائح التي تنظم عملية استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة، وتأسيس هيئات خاصة بتنظيم الاستثمارات الأجنبية وعمل الشركات الأجنبية على أراضيها كالهيئة العامة للاستثمار، وجرى تطوير هذه الأنظمة في السنوات الماضية إلى أن وصلت إلى نظام الاستثمار الأجنبي الحالي الصادر في (1421/1/5هـ)، وهو يختلف مع مجموعة الأنظمة والقرارات التي سبق إصدارها، بحيث يواكب المتطلبات والتغيرات الاقتصادية في المرحلة الحالية، حيث شمل المزيد من الحوافز للمستثمرين الأجانب، من أبرزها إمكانية امتلاك المستثمر الأجنبي للمشروع بأكمله (حصة المستثمر الأجنبي في الاستثمار 100%).
2. توصلت الدراسة إلى أن نظام الاستثمار الأجنبي السعودي حسب نص المادة (5) منه حدد الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها بأن تكون إما منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي، أو منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي، ويقتصر الشكل القانوني لها على شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شركة مساهمة، أو فرع شركة أجنبية، أو أي شكل آخر تصدر الهيئة العامة للاستثمار قرارًا بشأنه.
3. أشارت الدراسة إلى أنه وفي سبيل تحقيق أهداف رؤية 2030 كما خطط لها، بدأت الجهات المعنية بالمملكة باتخاذ الإجراءات التنفيذية، ومن أبرزها تطوير صندوق الاستثمارات العامة ليصبح أكبر صندوق سيادي استثماري في العالم، من خلال رفع قيمة إيرادات المملكة من المنتجات غير النفطية.
4. قامت المملكة بتعديل عدد كبير من الأنظمة واللوائح التي تنظم الاستثمار بما يتلاءم ويتوافق مع أهداف رؤية 2030، وفي مقدمة ذلك؛ تعديل نظام الشركات السعودي رقم (م/3) وتاريخ (1437/1/28هـ)، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ (1439/7/25هـ)، وتعديل نظام سجل الشركات السعودي رقم (م/1) وتاريخ (1416/2/21هـ)، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/80) وتاريخ (1439/7/25هـ)،

وذلك بهدف تعزيز تنافسية المملكة في مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال المعد من البنك الدولي (مؤشر بدء النشاط ومؤشر حماية أقلية المستثمرين)، وبما يعزز بلوغ أهداف رؤية المملكة 2030 في الانتقال إلى المراكز العشر الأولى في مؤشر التنافسية العالمي، إضافة إلى تعديل لائحة حوكمة الشركات لسنة (1438ه-2017م) لتتوافق مع نظام الشركات؛ حيث أخذت هيئة السوق المالية في الاعتبار أثناء إعداد اللائحة أفضل الممارسات العالمية المتبعة بما يتواءم مع طبيعة السوق المالية السعودية، وبما يتوافق ويتلاءم مع تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 فيما يتعلق بتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

5. تماشياً مع أهداف رؤية المملكة 2030 فيما يتعلق بالتركيز على الاستثمارات الرقمية، وفتح المجال بشكل أكبر للتجارة الإلكترونية والتبادلات المالية عبر الإنترنت، جرى إقرار مشروع نظام التجارة الإلكترونية السعودي، الذي يتعلق بتنظيم المسائل المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، إضافة إلى إقرار الضوابط اللازمة للترخيص للشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030، والتنفيذ الفعال والسريع لمبادرات التحول الوطني 2030، المتعلقة بالاستثمار.

6. وجدت الدراسة أن نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية أعطى الشركات الأجنبية كافة المزايا والتسهيلات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية السعودية، من أبرزها تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص أو لسكنه أو لسكن العاملين لديه وفقاً لأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم (15) وتاريخ (1421/4/17هـ)، وعدم جواز مصادرة الاستثمارات كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل، كذلك إمكانية تحويل نصيب المستثمر الأجنبي من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج. غير أن المطلع على بنود نظام الاستثمار الأجنبي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (١٤٢١/١/٥هـ) ولائحته التنفيذية، والمطلع على محاور وأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030، يجد أنه من الضروري إجراء تعديلات على بعض بنود نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية، لتتلاءم وتنسجم مع طموحات وأهداف رؤية 2030، من أبرزها: تحديث بنود نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بشروط وإجراءات منح الترخيص للحد من التراخيص الاستثمارية الملغاة، كذلك إضافة بعض المشاريع إلى قائمة المشاريع المسموح للمستثمر

الأجنبي الاستثمار بها، بسبب ظهور مجالات للاستثمار جديدة لم يتطرق اليها المنظم السعودي في النظام الحالي، وبخاصة في مجالات التجارة الإلكترونية والترفيه، إضافة إلى وضع شروط معينة للحد من التراخيص الممنوحة لمشروعات صغيرة وهامشية، والتي لا تعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بقدر ما يمكن اعتبارها استثمارات وهمية أو مزاحمة للمشروعات الوطنية.

التوصيات :

على ضوء الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها في هذه الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. ضرورة مراجعة الأنظمة الخاصة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية بشكل دوري، بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية والسياسية، ويتلاءم مع رؤية المملكة 2030، وبهدف وضع الحلول التشريعية الملائمة لأية صعوبات أو مشاكل قد تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية للدولة.
2. ضرورة تحديد الأشكال القانونية لفروع الشركات الأجنبية في المملكة بشكل دقيق ضمن نظام الاستثمار الأجنبي؛ حيث وجد الباحث صعوبة في جمع المعلومات المتعلقة بذلك، بدليل ندرتها وربما عدم وجود دراسات قانونية متخصصة في هذا المجال.
3. تقليص الأنشطة المستثناة من نظام الاستثمار والتي قد تحتاج إليها متطلبات التنمية الاقتصادية، وتعطي المجال لفتح آفاق الاستثمارات الأجنبية بشكل أوسع، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز وتطوير الاقتصاد الوطني، وإيجاد فرص عمل جديدة.
4. توفير خارطة استثمارية واضحة لأهم المشروعات المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والوطني والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها، وذلك ضمن اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسة المراد الاستثمار فيها وتنميتها.
5. السعي نحو إيجاد وسيلة فعالة وواضحة في تسوية المنازعات التي تنشأ عن الاستثمارات الأجنبية، حتى يتسنى للمستثمر أن يدير مشروعه الاستثماري بقدر أكبر من الأمان والطمأنينة.
6. إجراء المزيد من الدراسات القانونية المتخصصة في هذا المجال، لتشمل أبعاداً ومواضيع أخرى لم تتطرق لها دراستنا في هذا البحث.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1. أحمد محمد عبد الصادق، المرجع العام في التحكيم المصري والعربي والدولي، ط1، دار القانون للإصدارات القانونية، (2014).
2. أحمد هندي، تنفيذ أحكام المحكمين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،(2001).
3. أسامة حمزة أبو غراره، مناخ الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، (1423هـ).
4. أشرف أحمد هلال، دليل إجراءات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، (2013).
5. بشار محمد الأسعد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، (2006).
6. حفيظة السيد حداد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية تحديد ماهيتها والنظام القانوني لها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (2001).
7. خالد محمد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، (2002).
8. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظريته، دار النشر والتوزيع، عمان، (1998).
9. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان،(1997).
10. عبد الرحمن محمد العقيل، ضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الرياض، (2016).
11. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (1995).
12. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (2008).

13. عيبوط محند علي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للنشر، الجزائر، (2013).

14. محسن شفيق، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة.

15. محمد حسين إسماعيل، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض.

16. محمد سعدو الجرف، (101) سؤال حول انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، ط1، دار الخزامي للنشر، الرياض، (1427هـ).

17. محمود السيد التحيوي، تنفيذ حكم المحكمين في شأن المواد المدنية والتجارية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (2006).

18. مصطفى الجمال؛ وعكاشة عبد العال، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، (1998).

19. هشام علي صادق، الحماية الدولية للمال الأجنبي، دار الفكر الجامعي للنشر، القاهرة، (2002).

ثانياً: الأبحاث والدوريات :

1. Kinninmont, Jane, Vision 2030 and Saudi Arabia's Social Contract Austerity and Transformation, Research Paper, 2017, p. 3.

2. إبراهيم بن سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة "تجربة سابك" بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، الرياض، (1418).

3. حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (2006).

4. خالد محمد الجمعة، إنهاء الدولة المضيفة للاستثمار اتفاقية الاستثمار مع المستثمر الأجنبي (الطرق، المشروعية، الشروط)، مجلة الحقوق، العدد(3)، (1999).

5. رضوان عبيدات، الآثار الإيجابية لاتفاق التحكيم التجاري وفق أحكام القانون الأردني والمقارن، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، (ع.38)(2)، (2011).

6. شاهر الصالحي، اتفاق التحكم (تعريفه، صوره، شروط صحته، استقلاليته، أثره المانع)، ورقة مقدمة لملتقى التحكيم الثاني الذي تنظمه وزارة الصناعة والتجارة، صنعاء، الجمهورية اليمنية، (2014).

7. قاسم محمد عبدالله البعاج؛ ونجم عبد عليوي الكرعاوي، دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الديوانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد(40)، (2014).

8. مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ورقة بحثية مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرين حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق من (2010/1/5) إلى (2010/5/25).

9. مهند أبو مغلي، ومحمد أبو الهيجاء، الوسائل الرقمية البديلة لفض المنازعات المدنية، دراسة منشورة في دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلّد (36)، (2009).

ثالثاً: الرسائل الجامعية :

1. سعد سعيد مقبل آل جمعان، التطورات القانونية في نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان، (2008).

2. شنتوفي عبد الحميد، شروط الاستقرار في عقود الاستثمار دراسة تطبيقية لبعض عقود الاستثمار الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تيزي وزو، الجزائر، (2009).

3. عبد اللطيف إبراهيم الشعلان، الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

4. عبد المحسن يحيى محمد الجهيمي، حماية حقوق المستثمرين في المساهمات العقارية في النظام السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (2010).

5. عدنان المعشني، اتفاق التحكيم التجاري في القانون الأردني والقانون العماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (2012).

6. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسطنطينة، (2008).

7. كريم سالم كماش، واقع السياسة الضريبية في العراق وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية كماش، (2002).

8. هاني باعبيد، البطلان الإجرائي لحكم التحكيم المستند لاتفاقه أو أطرافه في نظام التحكيم السعودي الجديد: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، (1435ه).

رابعاً: الأنظمة والقوانين واللوائح

1. قانون الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت رقم (10) لسنة(1999).

2. القانون القطري رقم (13) لسنة (2000) الخاص بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي.

3. قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت رقم (8) لسنة(2001).

4. قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (359) وتاريخ (1429/11/26هـ)، المتعلق بمنح المستثمرين امتيازات ضريبية في بعض المناطق الأقل نمواً في المملكة.

5. قرار مجلس الوزراء رقم (241) الصادر في تاريخ (1407/10/26هـ) المتضمن نقل اختصاصات هيئة حسم المنازعات التجارية إلى ديوان المظالم.

6. قرار مجلس الوزراء رقم (4) الصادر في تاريخ (1423/11/17هـ) المتضمن تولي ديوان المظالم النظر في القضايا الناشئة من الأعمال التجارية بالتبعية.

7. اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي الصادرة بالقرار رقم (20/1) وتاريخ (1423هـ)، والمنشورة بجريدة أم القرى في العدد رقم (3904) وتاريخ(1423/6/7هـ).

8. اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي.

9. اللائحة التنفيذية لنظام الفنادق السعودي الصادرة بقرار وزاري رقم (1375) وتاريخ(1397/4/18هـ).

10. لائحة نظام تصنيف المقاولين الصادرة بالقرار الوزاري رقم (22148) وتاريخ(1431/10/10ه).

11. نظام الاستثمار الأجنبي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ (1421/1/5هـ).

12. نظام الأوراق التجارية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/37) تاريخ (1383/10/11هـ).

13. نظام التعدين الاستثماري السعودي لسنة (1388هـ).

14. نظام المحكمة التجارية السعودي لسنة (1350 هـ)، والمادة (3) من نظام توزيع الأراضي البور السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/26) تاريخ (1388/7/6هـ).

15. نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م58) وتاريخ(1427/9/4هـ).

16. نظام تصنيف المقاولين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م /18) وتاريخ(1427/3/20هـ).

17. نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره لسنة 1421هـ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ(1421/4/17هـ).

18. نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة(2000).

19. نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (50) وتاريخ(1381/12/23ه).

20. نظام ضريبة الدخل السعودي رقم (م/1) وتاريخ (1425/1/15هـ).

خامساً: مواقع الإنترنت :

1. أبو بكر المسيب، أحكام وضوابط الاستثمار الأجنبي في السعودية، مقال منشور بصحيفة الاقتصادية http://www.aleqt.com، وتاريخ (1 فبراير 2017).
2. الاستثمار الأجنبي والقيمة الوطنية المضافة، مقالة منشورة على الموقع http://www.aleqt.com وتاريخ (20 يونيو 2017).
3. برنامج صندوق الاستثمارات العامة/ رؤية 2030، https://vision2030.gov.sa/ar/pifprogram
4. الحارثي، محمد فهد (2016)، مقالة بعنوان "هل الرؤية السعودية 2030 واقعية؟"، منشورة على الموقع https://www.albayan.ae.
5. الشدي، علي، مزايا جاذبة في نظام الاستثمار السعودي، مقال منشور على الموقع http://www.aleqt.com تاريخ (20 مايو 2017).
6. موقع رؤية السعودية 2030 على شبكة الإنترنت http://vision2030.gov.sa/ar.
7. موقع وزارة التجارة والاستثمار السعودية https://mci.gov.sa ، (2018).

* * * * * *